وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

التسوية الإدارية للنزاع الجمركي

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: إدارة ومالية

من إعداد الطلبة:

- محمدي أمين

- العرباوي محمد رؤوف

تحت إشراف الأستاذ:

- د. سي موسى عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بلعربي بلقاسم .....رئيسا

الدكتور طنجاوي مراد .....عضوا مناقشا

الدكتور سي موسى عبد القادر .....مشرفا و مقررا

السنة الدراسية: 2017/2016

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علي من نعم لا تعد ولا تحصى، وعلى نعمه توفيقك لي لأتمم هذا العمل ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذ ة الذين لم يبخلوا علي بمجهوداتهم ونصائحهم القيمة وخاصة الأستاذ سي موسى عبد القادر ،واللجنةالمناقشة الأستاذبلعربي بلقاسم والأستاذ مراد طنجاوي كماأتوجه بالشكر إلى من قدم لي يد العون والمساعدة، وساهم من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل كما نشكر كل طلبة دفعة 2017/2016 . شكرا للجميع، سدد الله خطاكم .

إهـــــــداء

إلى من أضاءت دربي ورسمت لي حياتي وأنارت لي دربي وكانت لي كوردة بيضاء أرسم فيها ما أشاء أمي زهرة حياتي الى نسيم الحياة ونهج الضياء ومن رسم طريق الكفاح ودفعني لأحمل شعلة النجاح أبي الغالي والى أخواتي العزيزات وأصدقاء العمل وأحبائي والى من قاسمني هذا العمل زملائي في التكوين المتخصص .

أمين.

إهـــــــداء

إلى من أضاءت دربي ورسمت لي حياتي وأنارت لي دربي وكانت لي كوردة بيضاء أرسم فيها ما أشاء أمي زهرة حياتي الى نسيم الحياة ونهج الضياء ومن رسم طريق الكفاح ودفعني لأحمل شعلة النجاح أبي الغالي والى أخواتي العزيزات وأصدقاء العمل وأحبائي والى من قاسمني هذا العمل .

محمد رؤوف.

مقدمـــــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ...إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ... }[1]

إن الـ صلح أو الحل الودي أو الت سوية الودية كأ سلوب متميز لفض المنازعات بين الأ شخاص عرفته المجتمعات الإن سانية عامة و ديننا الحنيف و شريعتنا الغراء يدعوننا إليها فيقول **تعالى : { وَالصُّلْحُ خَيْرٌ}**[2]

ومن سنتنا الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم :

" ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يورث الضغائن " .

ولعل ما ذكرناه هو مجرد أمثلة بسيطة على أن ديننا الكريم وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم كانتا تدعونا دائماً إلى التسامح والتصالح ، وهذا كطريق أول لتسوية الخلافات قبل اللجـــوء إلى القضاء، فلقد عرفت الشريعة الإسلامية نظام الصلح وجعلت منه سبباً من أسباب سقوط العقوبة في كل الجرائم بإستثناء جرائم الحدود التي لايجوز فيها الصلح .

أما في العصر الحديث فإن التسوية الودية تبنتها الدول الغربية قبل العربية كحل لتسوية المنازعات ، و الجزائر كغيرها من الدول و التي عاشت تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية عميقة غيرت تماما من وجه البلاد فبعد أن كانت قد تبنت نظام الاشتراكية تخلت عنه بعد ذلك مسايرة للتغيرات الدولية و ذلك نتيجة لتبني الأيديولوجية الرأسمالية من أجل تحسين مستوى الاقتصاد الوطني .

و يعتبر قطاع الجمارك أحد أهم القطاعات المالية جباية للجزائر،حيث تشكل الحقوق و الرسوم الجمركية مصدرا هاما للخزينة العمومية ، فهي تحتل المرتبة الأولى و المورد الأول للخزينة العمومية خارج المحروقات ، الأمر الذي يؤكد أهمية إدارة الجمارك و دورها في المجال الاقتصادي ، و لبلوغ إدارة الجمارك لأهدافها الاقتصادية بممارسة مهامها الأساسية و هي مهمة تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية ، و هنا لا يطرح أي إشكال في تجسيد و تحقيق هذه المهمة خاصة عند امتثال المتعاملين الاقتصاديين أو المواطنين العاديين للأنظمة و القوانين أي احترام تطبيق التشريعات الجمركية ، و لكن النزاع ينشأ عند مخالفة المتعاملين الاقتصاديين

---

[1] **الآية (88) من سورة هود.**
[2] **الآية (28) من سورة النساء.**

أو المواطنين لتلك التشريعات ، فينجم عن هذا العمل بينهم و بين إدارة الجمارك و هذا ما يسمى اصطلاحا "المنازعة الجمركية" التي تعتبر المخالفة الجمركية هي منطلق أي منازعة جمركية ، ومصدر لكل تحصيل جمركي تسعى إلى تحقيقه أدارة الجمارك باعتبار أن التهرب من تسديد الحقوق و الرسوم الجمركية مهما اختلفت صوره يشكل نزيفا لموارد الدولة و يتحتم عليها التصدي له و محاربته بالطرق القانونية المتاحة و التي لا تخرج عن أحد المسلكين

- إما أن يحال النزاع إلى الهيئات القضائية التي تبث في المسائل الجزائية للفصل فيها طبقا لما هو مقرر قانونا من قواعد إجرائية في المرافعات و طرق الإثبات و تحديد المسؤولية و تقدير الجزاء
- وإما تنتهي المنازعة الجمركية بالمصالحة أو ما كان يسمى بالتسوية الإدارية الذي يعتبر من أبرز الخصوصيات و الأساليب غير المألوفة التي منحت لسلطة إدارة الجمارك التي تحاول من خلاله إنهاء النزاع على مستوى الإدارة و الذي يسمح لها بوضع حد للنزاع القائم بينها و بين الإفراد على مستوى الإدارة و بصفة نهائية.

وإذا رجعنا إلى الأهداف المتوخاة من وراء تحقيق المصالحة في المادة الجمركية وتفعيلهـــا هي أهداف تتعلق بالمصلحة العامة من جهة، لكن دون أن ننسى مصلحة الفرد في علاقته مع الإدارة من جهة أخرى .

وتعد الجرائم الجمركية هي أول الجرائم التي أجاز فيها المشرع المصالحة صراحة بموجب القانون رقم: 25/91 المؤرخ في: 1991/12/18 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 والمعدل والمتمم للأمر 07/79 المؤرخ في: 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك ولا سيما المادة 2/265 منه، ثم أمتد مجال المصالحة ليشمل جرائم أخرى كجرائم المنافسة والأسعار بموجب الأمر 06/95 المؤرخ في: 1995/01/25 المتعلق بالمنافسة، وكذلك جرائم الصرف بموجب الأمر 22/96 المؤرخ في: 1996/07/09 .

ولعل أهمية تناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث يظهر من خلال ماذكره الدكتور أحسن بوسقيعة – الذي يعد من القلائل إن لم نقل الوحيدين الذي تناول موضوع المصالحة الجمركية بالدراسة والتحليل العملي – في هذا المجال :

{ ... يتجلـــى تردد المشـــرع من خـــلال تمسكـــه بأحكام قانونية جامدة تفرغ المصالحة من محتواها مما يدعونا إلى التشكيك أصلاً في صلاحية المصطلح ذاته أي " المصالحة" } .

ومن هذا المنطلق قررنا اختيار موضوع بحثنا ، وذلك لأسباب موضوعية أكونه من الناحية العملية مازالت إجراءات التسوية الودية مجهولة من طرف الكثيرين و لا تحظى بأهمية

كبيرة مما يعكس النسبة المئوية الضئيلة لعدد القضايا التي تسوى بهذه الطريقة، أما الأسباب الذاتية كون الموضوع لم يحظ بإهتمام الباحثين القانونين – على عكس الطريق الثاني لتسوية المنازعات الجمركية وهو اللجوء إلى القضاء – فنسجل قلة المراجع والكتابات حوله مقارنة مع دول أخرى أسهبت في تحليل هذا الموضوع وتشجيع اللجوء إليه والتوسيع في إنتهاجه كبديل عن اللجوء إلى القضاء و لهذه الاسباب أردنا الكشف من خلال بحثنا عن اهم النقاط والاجراءات لكشف مواطن الخلل والتي جعلت المصالحة لاتحقق الأهداف المرجوة منها كنظام التسوية المنازعات الجمركية.

و نظرا لطبيعة الموضوع ،ارتاينا خلال اعدادنا لهذه المذكرة انتهاج المنهج التحليلي الذي يتناسب وتحليل محتوى النصوص القانونية والقرارات القضائية وحتى الآراء الفقهية ،كما اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الاوضاع الراهنة لتطبيق هذا الحل على مستوى ادارة الجمارك ،كما استعملنا كذلك المنهج المقارن عند مقارنة المفاهيم والنصوص المنظمة لها.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه إذا كانت المصالحة هي مكنة منحها المشرع لإدارة الجمارك لتسوية المنازعات الجمركية ودياً دون اللجوء إلى القضاء، فهذا لايعني أنه لايمكن اللجوء إليها بعد عرض النزاع على القضاء وانطلاق المتابعة مما يستوجب على القاضي أن يراقب مدى صحة الإجراءات المتبعة واحترام إدارة الجمارك للضوابط القانونية والتي تعد من الصلاحيات الأساسية للقضاء في مواجهة الإدارة .

ومما سبق ذكره فإنه وإن كنا نهدف من خلال موضوعنا هذا إلى دراسة التسوية الودية للمنازعة الجمركية من خلال التطرق في الفصل الاول الى التطور التاريخي لها والتراوح بين التسوية الادارية والمصالحة، الى مبررات تبني المشرع الجزائري واستقراره على نظام المصالحة وذلك من خلال التطرق الى التعريف بماهية المصالحة الجمركية من خلال تناولنا بالدراسة للنصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لها ، و ارتاينا التطرق في الفصل الثاني الى تقييم نظام المصالحة ومدى فعاليتها كنظام لتسوية المنزاعات الجمركية عندنا وتسليط الضوء على تطبيقاتها العملية وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التي تصب جميعها في الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية التسوية الادارية – المصالحة– كنظام لتسوية المنازعات الجمركية ، وهل الممارسة العملية تعكس حقيقة تنظيمها قانوناً ؟

للإجابة على هذه الإشكالية إقترحنا خطة تتكون من فصلين، يأتي تفصيلها على النحو الآتي :

الفصل الأول تناولنا فيه التطور التاريخي للتسوية الودية في المادة الجمركية واحتوى على مبحثين الأول التسوية الإدارية للمنازعة الجمركية والمبحث الثاني تسوية المنازعة الجمركية عن طريق المصالحة، أما في الفصل الثاني المعنون بـ: الإطار العملي لإجراء المصالحة فتناولنا فيه مبحثين الأول تنفيذ المصالحة وأثارها القانونية والثاني مدى فعالية المصالحة الجمركية .

القاعدة العامة التي أوردها المشرع الجزائر ي في قانون الجمارك هي متابعة الجريمة الجمركية قضائيا أين يتم صدور حكم قضائي من الجهات القضائية وذلك لمعاقبة المخالفة طبقا للقانون، ومن جهة أخرى تستفي إدارة الجمارك حقوقها الجمركية في الدعوى الجبائية غير أن لو أخذنا هذه القاعدة بمطلقها فإننا بالنظر لكثرة المخالفين و ارتكابهم لعدد كبير من الجرائم الجمركية نجد أن المحاكم تعاني إكتظاظا في عدد القضايا الجمركية المسجلة يوميا هذا فضلا على الإجراءات المطولة التي تأخذها القضية ، مما يجعل إدارة الجمارك في حالة انتظار لإستيفاء حقوقها لذا أورد المشرع استثناء على هذه القاعدة و ذلك في نصوص قانون الجمارك و هو إمكانية تسوية المنازعة الجمركية بطريق ودي و الذي أشار اليه المشرع الجزائري سواء في قانون الجمارك لسنة 1997 أو في التعديل الصادر لسنة، 1998 مع الإختلاف في التسمية حيث أنه كان قبل تعديل 1998 تسمى بالتسوية الإدراية أما بعد التعديل أصبحت تسمى بالمصالحة وبهذا نهج أغلب التشريعات العالمية في المجال الجمركي التي تقر المصالحة و هدا من جهة أولى لتخفيفا لعبئ على الجهات القضائية ومن جهة ثانية أنها ترخص لإدارة الجمارك تسوية منازعتها و إستفاء حقوقها في اقصر وقت ممكن ،ومن جهة ثالثة فان المرتكب للجريمة يكون قد فلت من العقاب الجزائي بإنقضاء الدعوى العمومية عن طريق المصالحة.

بعد صدور الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب و في المادة 21 منه أنه " تستثنى جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا الأمر من إجراءات المصالحة المبينة في التشريع الجمركي" .

و بالتالي نجد أن المشرع قد قلص من مجال تطبيق المصالحة في الجرائم الجمركية و جعلها تقتصر فقط على المخالفات الجمركية المتعلقة بالمكاتب، و بالتالي و في الوقت الذي كنا ننتظر أن يتم التوسع في المصالحة الى أغلب جرائم القانون العام نجد أن المشرع قد سلك عكس ماكنا نتوقع إذ قلص بموجب هذا الأمر تطبيق المصالحة في أقرب مجال وهو المجال الجمركي.

على هذا الأساس فإننا سندرس في هذا الفصل: **الاطار المفاهيمي للتسوية الودية في المادة الجمركية**الجمارك فقد قسمنا دراستنا الى مبحثين : الأول نتناول فيه التسوية الإدارية للمنازعة الجمركية , أما في الثاني فنتناول فيه تسوية المنازعة الجمركية عن طريق المصالحة.

المبحث الأول : التسوية الإدارية للمنازعة الجمركية

من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة الأسباب التي أدت بالمشرع الجزائري للتخلي عن نظام المصالحة الذي ورثته المنظومة القانونية الجزائرية عن المستعمر غداة الاستقلال واتجاهه إلى تبني نظام عرف بالتسوية الإدارية آنذاك وهل لهذا الأخير – فعلاً – خصائص تميزه عن نظام المصالحة الجمركية أو هو مجرد فرق اصطلاحي ؟

المطلب الأول : أسباب تبني نظام التسوية الإدارية

المشرع الجزائري لم يتبن نظام التسوية الإدارية مباشرة غداة الاستقلال، وهذا ما كان سيفسر تخليه عن الموروث القانوني الاستعماري – هذا الأخير الذي كان يأخذ بنظام المصالحة الجمركية – واعتماده أنظمة وأساليب تنبع من المنظومة القانونية الجزائرية وتتفق وواقعها باتخاذه للتسوية الإدارية كنظام لحل المنازعات الجمركية لكن ما هو مستغرب أن المشرع الجزائري بعد الاستقلال استمر بالعمل بنظام المصالحة الجمركية لفترة زمنية وبعدها لأسباب تخلى عنها واتجه نحو نظام التسوية الإدارية ـــ

الفرع الأول : غياب النصوص القانونية

هي الفترة التي كان فيها المشرع يتبنى المصالحة الجمركية كنظام لتسوية المنازعات الجمركية ويرجع سبب ذلك أنه في تلك الفترة وغداة الاستقلال مباشرة صدر القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 والمتضمن استمرار العمل بالقوانين الفرنسية مالم تتعارض أحكامها والسيادة الوطنية, ومن ثم فإن القانون الجمركي الفرنسي بقي ساري المفعول في جزائر ما بعد الاستقلال هذا الأخير الذي كان يجعل من المصالحة نظام لتسوية المنازعات الجمركية, بعدها جاء الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/05 والذي ألغى القانون رقم 157/62 وأعطى المشرع الجزائري أجل سنتين من أجل إعداد قانون جمركي جزائري (ما عرف بمرحلة جزأرة القوانين).

بعد انقضاء أجل السنتين دون وضع قانون جمركي جزائري وجدت إدارة الجمارك نفسها أمام وضعية غريبة أو غير معهودة (insolite) إثر نتائج غير متوقعة عبر عنه المختصين آنذاك بأزمة الفراغ القانوني[1] مما جعل ممثلين الحكومة أثناء مناقشة مشروع قانون الجمارك في 1979 يعبرون عن هذا الفراغ بما يلي: " كانت إدارة الجمارك أمام فراغ قانوني حساس لدرجة أن سلطتها كانت محتج عليها من قبل بعض المحاكم في مجال المعاينات وقمع الجرائم الجمركية

[1] Inroduction au droit douanier : M.AC.djebara. vide jurdique. Janvier 2004.

الفراغ القانوني أفسح المجال للاجتهاد القضائي الذي سعى للمحافظة وضمان حقوق الخزينة حيث أصدرت المحكمة العليا (المجلس الأعلى آنذاك) قرارات تقضي ببقاء سريان القانون الجمركي الفرنسي إلى غاية الدخول الفعلي لقانون الجمارك الجزائري .

نظريًا المشرع تبنى نظام المصالحة الجمركية منذ الإستقلال إلى غاية 1975 فإنه في الواقع ظل هذا النظام إلى غاية دخول قانون الجمارك الجزائرية حيز التنفيذ بموجب القانون رقم: 07/79 المؤرخ في: 1979/07/21 .

فبموجب القانون الجمركي الفرنسي الذي كان جارٍ به العمل في الجزائر– كما سبق توضيحه – كانت المصالحة نظاماً لتسوية المنازعات الجمركية، كما تضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري عند صدوره بتاريخ: 1966/06/08 يتضمن المصالحة كسبب من أسباب إنقضاء الدعوى العمومية وفي نفس السياق صدر قانون المالية لعام 1970 بموجب الأمر رقم: 107/69 والذي أجاز بدوره المصالحة في جرائم الصرف . لكن بعدها تخلى المشرع عن المصالحة وأوجد نظام جديد وبديل لتسوية المنازعات الجمركيـــة وهو ما أسماه بالتسوية الإدارية وإن كانت هذه الأخيرة بدأت كنظام مميز وخاص إلاّ أنها تطورت فيما بعد نحو مفهوم وخصائص المصالحة الجمركية هذا ماسنوضحه من خلال.

<u>الفرع الثاني</u> : الأسباب التقنية والسياسية لتبني نظام التسوية الإدارية

بإنتهاج الجزائر للتوجه الإشتراكي كخيار سياسي بدأ المشرع في إعداد الأرضية القانونية التي تتفق وتنسجم مع هذا الخيار، فجاء الأمر: 46/75 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية وعدّلت بموجبه المادة (06) منه فألغيت المصالحة كسبب من أسباب إنقضاء الدعوى العمومية وذهب إلى أبعد من ذلك فأورد التعديل تحريماً أو منعاً صريحاً لها فجاءت المادة 06 فقرتها الأخيرة في صياغتها الجديدة : " غير أنه لايجوز بأي وجه من الوجوه أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة " وهكذا جاء دستور 1976/11/22 متوجاً للخيارات السياسية الإشتراكية التي تبنتها الجزائر وفي ظل هذه المعطيات صدر قانون الجمارك في: 1979/07/21 وكان بديهي أن لا يخرج عن القاعدة وبذلك عليه أن لا يتضمن نظام المصالحة، الأمر الذي جعل المشرع يبحث عن بديل لها وأن يحقق المعادلـــة بين تغيـــير المصطلح وفي نفس الوقت الحفاظ على أهدافها والغرض منها فاهتدى إلى ما اصطلح على تسميته " بالتسوية الإدارية " ولعل الأسباب التي أدت بالمشرع إلى تبني هذا النظام نرجعها إلى أسباب تقنية قانونية وسياسية إيديولوجية [1].

[1]- الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة الجمركية، مقال في المجلة القضائية 1993، العدد الرابع .

فالأسباب التقنية القانونية تكمن أساساً في أنه عند صدور قانون الجمارك في: 1979/07/21 لم يكن قانون الإجراءات الجزائية ينص على المصالحة كسبب من أسباب إنقضاء الدعوى العمومية وهذا إثر تعديل هذا القانون بموجب الأمر: 46/75 السالف الذكر .

الأسباب السياسية الإيديولوجية فتتمثل في التوجه الإشتراكي الذي برز كنظام سياسي واقتصادي هذا الأخير الذي لا يتسامح في قمع الجرائم التي تمس بالإقتصاد الوطني سيما التفاوض مع الخواص بشأن حقوق الخزينة العامة ذلك أن من أهم الأدوار المسندة لإدارة الجمارك بالإضافة إلى السهر على تطبيق واحترام التشريع الجمركي هو دورها في تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند التصدير وبصفة إستثنائية عند الإستيراد [1].

لا يمكن أن نتصور دولة في إطار الإقتصاد الإشتراكي تعفي المخالف المرتكب للمخالفة الجمركية من العقوبات المقررة قانوناً وتحاول الوصول معه إلى تسوية ودية بعيدة عن اللجـــوء إلى القضـــاء، وذلك بإعتبـــارها أن المصلحة العامة هي المصلحة العليا ولا تعترف بوجود المصلحة الخاصة (مصلحة الفرد) .

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الموضوعية هناك من يضيف [2] سبباً آخر ذاتياً مرده الأوهام وعدم الفهم أكثر منه إلى الحقيقة والواقع، هذا السبب هو انعدام الثقة والحذر ذلك أنه منذ 1986 سقط الحاجز القانوني على إثر تعديل المادة (06) من قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون رقم: 05/86 المؤرخ في: 1986/03/04 وأصبحت بذلك المصالحة الجمركية مسموحاً بها .

ومنذ دستور 1989 تخلت الجزائر بصفة رسمية عن الخيار الإشتراكي ومع هذا لم يتم إدراج المصالحة في قانون الجمارك إلاّ عام 1992 ولم تدخل من بابه الواسع بل دخلت من نافذة ضيقة وتحت حراسة مشددة وإلاّ كيف نفسر تزامنها مع تشديد العقوبات المالية لمخالفة التهريب المشدد التي بلغت ستة أضعاف قيمة الأشياء المصادرة فإن كانت الحواجز القانونية والسياسية الإيديولوجية قد سقطت فإن الحاجز النفسي مازال قائماً .

بعد مرور أربعة عشر (14) سنة من التكريس القانوني للمصالحة في المادة الجمركية منذ 1992و في 2005 وبموجب الأمر 06/05 المؤرخ في: 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب وأمام عقوبات يصفها الجميع بالصارمة ذهب المشرع في المادة (21) في هذا الأمر إلى استثناء جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا الأمر من إجراءات المصالحة المبينة في التشريع الجمركي .

---

[1] M: AC.Djebar , Introduction droit douanier par, janvier 2004 .

[2] الدكتور أحسن بوسقيعة، مقال المصالحة الجمركية، المجلة القضائية 1993، العدد الرابع .

فهل بقي الحاجز النفسي حائلاً رغم المدة الطويلة – نوعاً ما – لإستقرار المصالحة كنظام لتسوية المنازعات الجمركية ؟ أم هي إعتبارات أخرى جعلت المشرع يتخذ هذا الأمر وهذا ماسنبينه لاحقاً عند تطرقنا لهذا الجانب .

المطلب الثاني : خصائص نظام التسوية الإدارية .

وإذا كنا قد وضحنا الأسباب والمبررات التي أدت بالمشرع الجزائري إلى تبني نظام التسوية الإدارية لتسوية المنازعات الجمركية، فوجب علينا تحليل هذا النظام وذلك بذكر خصائصه،

الفرع الأول : التسوية الإدارية إجراء إداري في حل المنازعات الجمركية

المقصود بالتسوية الإدارية هي إنهاء المنازعات القائمة إدارياً دون اللجوء إلى القضاء، ذلك أن المادة 01/265 – في صياغتها القديمة – كانت تنص على المبدأ الأصلي المتمثل في إحالة الأشخاص الملاحقين بسبب مخالفات جمركية على الهيئات القضائية قصد معاقبتهم .

وتعود لتنص في فقرتها الثانية : على أنه يرخص لوزير المالية أن يمنح تسويات إدارية للمتهمين الذين يطالبون بذلك ويدفعون تمام العقوبات المالية والتكاليف والإلتزامات الجمركية وغيرها المرتبطة بالمخالفة تبعاً للتسلسل الهرمي للرتب والوظائف الإدارية للجمارك يؤدي بدوره إلى تقسيم الإختصاص في التسويات الإدارية [1].

وبالتالي فالتسوية الإدارية هي إجراء إداري يتعهد بموجبه الشخص المخالف، بدفع تمام العقوبات المالية والتكاليف والإلتزامات الجمركية التي لها صلة بالمخالفة ومن ثم فلا مجال في هذا الإطار للتنازل أو التخفيض من قيمة المبلغ المستحق لإدارة الجمارك .

وإذا تمسكنا بنص القانون فإن التسوية الإدارية لاتضع حداً إلاّ للدعوى الجبائية وتبقى الدعوى العمومية قائمة ، وكذلك بالرجوع إلى نص المادة (06) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل بقانون 05/86 – السالف الذكر – لاسيما فقرتها الأخيرة نجدها تتحدث عن المصالحة وليس عن التسوية الإدارية وفي غياب صراحة النص فإنه لايمكن إعتبارها من الأسباب التي تضع حداً للمتابعة لأن القانون الجبائي لايفسر إلاّ بالمفهوم الضيق[2] ولذلك أعتبرت التسوية الإدارية جزاء إداري وعلى إثر عدة ملتقيات بين الجمارك والقضاء توصلوا إلى نتيجة وهي أن التسوية الإدارية لا تتكلم على الآثار التي تعكس على الدعوى العمومية .

---

[1] بودزدة ليندة، دور إدارة الجمارك في متابعة الجرائم الجمركية، مذكرة تخرج الدفعة 12، 2004 .
[2] الدكتور أحسن بوسقيعة،مقال عن متابعة الجرائم الجمركية، مجلة الجمارك، عدد خاص، ص 17 .

الفرع الثاني : اتجاه نظام التسوية الادارية نحو نظام المصالحة ــ

إذا رجعنا إلى ميزات نظام التسوية الإدارية في بدايته فنجد أنه كان يتمتع بخصوصية إجراءته في تسوية المنازعات الجمركية، فنجد أن المشرع حصر الاستفادة من إجراءات التسوية الإدارية على شخص المتهم (المخالف) دون سواه وذلك على خلاف المصالحة التي جعلــت الاستفادة من إجراءاتها لكل شخص ملاحق لارتكابه جريمة جمركية، كما كان يشترط أن يدفع المخالف تمام العقوبات المالية والتكاليف والإلتزامات الجمركية المقررة قانوناً حتى تتم التسوية الإدارية .

والجدير بالذكر أن التسوية الإدارية في بدايتها كانت جائزة حتى بعد صدور الحكم النهائي وينحصر أثرها في الدعوى المالية فقط، إلاّ أنه بعد ذلك حصر مجـــال اللجوء إليها في مرحلة ماقبل صدور الحكم النهائي المادة (265 – 3) من قانون الجمـــارك فيمكن اللجوء إلى التسوية الإدارية مالم يصدر حكم نهائي جائز لقوة الشيء المقضي فيه .

لقد منح قانون الجمارك عند صدوره في 1979 حق التسوية للوزير المكلف بالمالية بموجب المادة (265-2) من قانون الجمارك ثم وسع إلى إدارة الجمارك بموجب قانون المالية لعام 1983 – مع بداية إتجاه نظام التسوية الإدارية نحو مفهوم المصالحة – الذي عدل نص المادة (265) من قانون الجمارك وأحال فيما يتعلق بتحديد قائمة مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لمنح التسوية الإدارية إلى قرار يصدره وزير المالية .[1]

كما أوضحت نفس المادة في فقرتها (4) أن طلبات التسوية الإدارية تخضع لرأي لجنة وطنية أو ولائية حسب طبيعة المخالفة ومبلغ الضرائب المغشوشة أو المغلفة وأحالت فيما يتعلق بتحديد، إنشاء وتشكيل وسير هذه اللجان إلى قرار يصدره وزير المالية، وتطبيقاً لنص المادة (265) من قانون الجمارك أصدر وزير المالية قرارين : القرار الأول مؤرخ في: 1983/01/25 يحدد لجان التسوية الإدارية وتشكيلها وسيرها.

وبعده المرسوم التنفيذي 99-195 المعدل والمتمم بالمرسوم 13-170 المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية ، والمتمم والمرسوم18-118 المحدد لتشكيلة اللجنة الوطنية .

[1] بن وخير محي الدين ، النظام القانوني للمصالحة في المادة الجمركية ، مذكرة التخرج 2013/2012 .

القرار الثاني مؤرخ في: 1983/01/30 يحدد قائمة مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لمنح التسوية الإدارية بالإضافة إلى اللوائح الإدارية المتمثلة في مذكرتين صادرتين عن المدير العام للجمارك[1]، فبعد أن كانت التسوية الإدارية لا تتم إلاّ بعد تسديد المخالف لجميع العقوبات المالية والتكاليف والإلتزامات الجمركية المرتبطة بالمخالفة تضمنت هذه اللوائح التنظيمية الحد الأقصى والحد الأدنى للمبلغ المطلوب دفعة مقابل التسوية الإدارية، كما أنها أشارت إلى إمكانية تخفيض مقابل التسوية الإدارية هذا الأخير الذي يختلف حسب خطورة الجريمة وجسامتها والضرر الناتج عنها وكمية البضائع المهربة، والوضع المالي للمتهم وسوابقه وهذا ما من شأنه أن يسمح لإدارة الجمارك أن تميز بين المتهمين فتغالي في تقديره إذا كانت الجريمة المرتكبة تنطوي على غش أو تحايل وتخفضه إذا كان راجعاً إلى إهمال أو جهل باللوائح والقوانين الجمركية المطبقة ومع هذا لا يصح أن تتجاوز العقوبات المالية المستحقة، ولا أن يقل عن الضرائب المتهرب منه

وتوالت التعديلات التي أدخلت على نظام التسوية الإدارية هذا الأخير الذي كان يتجه شيئاً فشيئاً نحو المصالحة، فبموجب قراران صادران في: 1993/02/13 تضمن الأول تعديل وإتمام القرار المؤرخ في: 1983/01/25 المتعلق بتحديد لجان التسوية الإدارية وتشكيلها وسيرها، وتضمن الثاني تحديد مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لمنح المصالحة وذلك على إثر إدخالها في التشريع الجمركي بموجب قانون المالية لعام 1992 وإحلالها محل التسوية الإدارية بموجب قانون المالية المؤرخ في : 1992/12/18 والذي بمقتضاه حلت المصالحة محل التسوية الإدارية في القسم الثالث الفقرة (ب) من الفصل الخامس عشر من قانون الجمارك واستبدلت عبارة " التسوية الإدارية " بعبارة " المصالحة " في المادة (265) منه وفي هذا الإطار كانت الندوة الوطنية الثانية قضاء – جمارك أيام: 23، 24 و25 فبراير 1991 – تمهيداً للإصلاح الذي سيدخل على قانون الجمارك[2] – حيث جاء فيها إثر تدخل المدير العام للجمارك حول تكيف إدارة الجمارك مع الإصلاحات وإنعكاس هذه الأخيرة على إدارة الجمارك موضحاً : " ... إن صدور قانون الجمارك كان في ظروف معينة أدت إلى إبراز نظرة ردعية على مستوى القواعد الخاصة بالمنازعات لعدم مراعاة التمييز بين الدولة كمالك رأسمال وللمؤسسة كشخص إعتباري تحكمه قواعد ذات طابع مدني أو تجاري.

هذا النوع من الإستثناء للقواعد العامة إعتبر عن خطأ كإجراءات تسهيلية أنجر عنها في الميدان التطبيقي تصرفات غير إقتصادية لذلك سوف يتم تكييف القواعد التي تحكم المنازعات الجمركية تماشياً

---

[1] المذكرة الأولى مؤرخة في 1983/05/02 متعلقة بإجراءات التسوية الإدارية – المذكرة الثانية مؤرخة في: 1985/01/21 متعلقة بكيفية حساب مبلغ الجزاءات التي تطبق عند التسوية الإدارية .

[2] الندوة الثانية للقضاء، المحور الثالث تكييف القواعد التي تحكم المنازعات الجمركية، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1993 .

والإصلاحات الإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار تكييف وتصنيف المخالفات وتسليط العقوبات التي لها طابع المدني ... على أساس الحفاظ والدفاع على مصالح خزينة الدولة " .
وهكذا وإن كان نظام التسوية الإدارية بدأ كنظام خاص ومستقل يجسد جزاء إداري للمخالف المرتكب للجريمة الجمركية إلاّ أنه ما لبث أن اتجه في مفهومه وإجراءاته وأهدافه نحو المصالحة الجمركية وذلك تماشياً مع الإصلاحات التي عرفتها تلك الفترة، والمصالحة هي مؤسسة قديمة[1] تعمل بها معظم التشريعات الجمركية لما لعبته من دور فعال في تسوية المنازعات الجمركية وعمل المشرع الجزائري على تكريسها قانونياً على غرار باقي التشريعات الأخرى وهذا ماسنوضحه من خلال المبحث الثاني .

المبحث الثاني: تسوية المنازعة الجمركية عن طريق المصالحة

نص القانون المدني على الصلح في المادة 459 منه على أنه " عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان نزاعا محتملا ، وذلك بأن يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه ."
بالرغم من تعريف المصالحة الجمركية إلا أنه لا يعطي المدلول الحقيقي والدقيق لهذه الأخيرة ، حيث أن المبلغ المتصالح عليه أكبر من الحقوق المالية والغرامات التي ينص عليها القانون والفارق بينهما يمثل المقابل الذي يدفعه مرتكب الجريمة كتعويضات عن الدعوى الجنائية .

المطلب الأول : ماهية المصالحة كإجراء يحل محل التسوية الادارية:

قبل أن نضع تعريفا للمصالحة الذي جاء في تعديل 1998كانت في المادة 265 من قانون الجمارك لسنة1997، تسمى بالتسوية الإدارية و على إثر ذلك فإننا نطرح هذا التساؤل ، ما هي التسوية الإدارية ؟ و ما هي المصالحة ؟ وهل كلاهما يؤديان الى نفس المعني ونفس اثر ؟ و لماذا المشرع غير المصطلح؟

الفرع الأول : تعريف المصالحة

المصالحة الجمركية هي عقد يتوصل من خلاله كل من ادارة الجمارك وصاحب المخالفة يهدف الى انهاء نزاع قائم وتعتبر المصالحة الجمركية نوع من أنواع المتابعة في المادة الجمركية .وللإشارة فان مصطلح المصالحة جاء به قانون المالية لسنة 1992 في المادة 136 منه في حين كان ينص قانون الجمارك 79ـــــــ 07 على التسوية الادارية ، ونجد هناك فرقا صارخا بين المصالحة الجمركية والتسوية الادارية[2]

ولعل أبرز الفرو قات تتمثل فيما يلي :

---

[1] الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة الجمركية، مجلة قضائية 1993، العدد الرابع .
[2] مصنف الاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية ، المديرية العامة للجمارك.

1ـــــــ التسوية الادارية عبارة عن اجراء اداري يتعهد بموجبه الشخص المخالف بدفع تمام العقوبات المالية والتكاليف والالتزامات الجمركية التي لها صلة بالمخالفة وبالتالي لا محل للتنازل أو التخفيض من قيمة المبلغ المستحق ، في حين أن المصالحة الجمركية تعني الاتفاق بين ادارة الجمارك والمخالف ، وتفتح المجال لحرية التفاوض ولا تستبعد أبدا التنازلات من الطرفين لتحقيق هذا الاتفاق.

2ـــــــ ان التسوية الادارية كما قصدها المشرع وكما هي مذكورة في قانون الجمارك ليست هي المصالحة المذكورة في المادة السادسة من قانون الاجراءات الجزائية وبالتالي فان التسوية الادارية لا تؤثر على انقضاء الدعوى العمومية .(قرار رقم 509 فقرة 7 بتاريخ 1991/01/09غ .....)

[1]على عكس المصالحة الجمركية حسب المادة 265 فقرة 8 من قانون 98-10 التي نصت على أنه :" عندما تجري المصالحة قبل صدور الحكم النهائي ، تنقضي الدعوى العمومية و الجبائية ، وفي حالة صدور الحكم النهائي يمكن اجراء المصالحة الجمركية ولكن لا يكون لها أثر على العقوبات السالبة للحرية والغرامات الجزائية والمصاريف الاخرى .

ولعل هذا الفارق في الاثار على انقضاء الدعوى العمومية جاء تماشيا مع القانون العام حيث كانت المادة 06 من قانون الاجراءات الجزائية تنص صراحة على حضر انقضاء الدعوى العمومية بالمصالحة ومع التعديل الذي جاء به القانون 05/86 الصادر بتاريخ 1986/03/04 أصبحت المصالحة يمكن أن تكون من أسباب انقضاء الدعوى العمومية ، ولعل هذا الحضر الذي نصت عليه المادة 06 من قانون الاجراءات الجزائية قبل التعديل المذكور أعلاه " لا يجوز بأي وجه من الوجوه أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة.

اضافة الى التوجه الاقتصادي للبلاد آنذاك (1979) كانا لا يجيزان اجراء المصالحة الجمركية بمفهومها الحالي ، لكن من خلال القرارات الصادرة عن وزارة المالية لاسيما القرارين الصادرين بتاريخ 25 و 30 جانفي 1983 والمتعلقين بإنشاء لجان التسوية الادارية وتحديد صلاحياتها ، وكذا المناشير واللوائح الصادرة عن المديرية العامة للجمارك وخاصة المذكرة رقم 1299 المؤرخة في 1983/05/02 المتعلقة بإجراءات التسوية الادارية ، والمذكرة رقم 204 المؤرخة في 1985/01/21المتعلقة بكيفية حساب مبلغ المصالحة وكانت ادارة الجمارك تعتبر التسوية الادارية مصالحة ، وما منع من ظهور مصطلح المصالحة " إلا المادة 06 ق ا ج والتوجه الاقتصادي آنذاك ، ومع التعديل 05/86 والتوجه الاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق بات من الضروري تعديل المادة 256 من قانون الجمارك 67/79 وهو ما جاءت به المادة 136 من قانون المالية لسنة 1992 .

الفرع الثاني : أطراف المصالحة

[1] القرار الوزاري رقم 421 الصادر بتاريخ 1999/06/22 والمتعلق بتحديد الأشخاص المؤهلين لإجراء المصالحة .

لقد نصت المادة 265 من قانون الجمارك في فقرتها الثانية على أنه ....غير أنه يرخص لإدارة الجمارك بإجراء المصالحة مع الأشخاص المتابعين بسبب المخالفة الجمركية بناءا على طلب منهم أي أنه يوجد طرفان في عقد المصالحة الجمركية هما المتابعين بسبب المخالفة الجمركية منة جهة وإدارة الجمارك من جهة أخرى .

يدخل ضمنه الفاعلين الأصليين والشركاء المستفيدين من الغش سواء كانوا مسؤولين مدنيا أو وكلاء أو مالكي البضائع محل الغش أو وسائل النقل المحجوزة ، بالإضافة الى الادارة .

1ـــــ **الفاعلون الأصليون** : يقصد بالفاعلين الأصليين كل من ساهم في الجريمة الجمركية مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة أو حرض على ارتكاب الفعل [1].

ولقد خصص القانون الجمركي بعض الفئات وهم :

أ) **حائز البضائع** :حسب المادة 303 من قانون الجمارك يعتبر مسؤولا عن الغش كل شخص يحوز بضائع محل الغش ، وعلى الحائز أن يقدم الوسائل الاثباتية حتى يرفع هذه المسؤولية عنه،ويبين أن ارتكابه للمخالفة جاء نتيجة لظروف خارجة عن ارادته مثل القوة القاهرة والحادث المفاجيء ، ولقد خص المشرع الناقلين العموميين بنفي عقوبات الحبس عنهم إلا في حالة ارتكابهم لخطأ شخصي حسب المادة 2/303 من قانون الجمارك .

ب) **الناقلون** : لقد نصت المادة 304 من قانون الجمارك على أنه يعتبر ربابنة السفن ، مهما كانت حمولتها ، وقادة المراكب الجوية المسؤولين عن جميع أشكال السهو والمعلومات غير الصحيحة التي تضبط في التصريحات المنجزة أو الوثائق التي تقوم مقامها ، وبصفة عامة عن كل المخالفات الجمركية المكتشفة على متن السفن والمراكب الجوية .

غير أن العقوبات السالبة للحرية لاتطبق عليهم الا في حالة ارتكابهم لخطأ شخصي ، أما في حالة ارتكابه لجنحة من الدرجة الأولى يعفى ربان السفينة من كل المسؤولية في حالة :

ـــــــ اكتشاف المرتكب الحقيقي ـــــــــــ كون الخسائر الكبيرة التي أثبتت وقيدت في يومية السفينة حتمت تغيير اتجاه السفينة قبل تدخل ادارة جزائرية مختصة.

ج) **المصرحون والوكلاء لدى الجمارك** : حيث نصت المادة 306 من قانون الجمارك على أن المسؤولية عن المخالفات الجمركية التي تضبط في تصريح جمركي تقوم على موقع هذا التصريح ، والوكلاء المعتمدين لدى الجمارك مسؤولون عن العمليات التي يقومون بها لدى الجمارك ويجب أن تستند اليهم

[1] مذكرة رقم 5573 بتاريخ 1993/11/30 توضح تكييف وقمع المخالفات الجمركية حسب القانون 89/10 .

مسؤولية ارتكاب المخالفات التي تضبط في التصريحات الجمركية الا أنهم لايعاقبون بالحبس الا في حالة ارتكاب خطأ شخصي ، حيث يعتبر خطأ شخصيا هنا ، مساهمة الوكيل المعتمد لدى الجمارك شخصيا أو بواسطة مستخدميه في تصرفات مكنت من التهرب كليا أو جزئيا من الالتزامات الجمركية [1].

د) الموكلون وكفلاؤهم: يعتبر الموكلون وكفلاؤهم ، بحكم المادة 308 من قانون الجمارك مسؤولين عن عدم الوفاء بالتعهدات الموقعة ما لم يقدموا طعنا ضد الناقلين أو الوكلاء ، ولهذا الغرض لا يعطي أعوان الجمارك الذين تقدم اليهم البضائع موضوع التزام سند الابراء الا عن كميات البضائع التي استوفيت الالتزامات الخاصة بها في الآجال المحددة ، وتواصل العقوبات التي يحتمل فرضها على الموكلون وكفلائهم من جراء عدم استيفاء الكلي أو الجزئي للالتزامات الموقعة أمام مكتب الاصدار.

2ـــ) المستفيدون من الغش :

يعتبر مستفيد من الغش ، بحكم المادة 310 من قانون الجمارك ، الأشخاص الذين شاركوا بصفة ما في جنحة التهريب والذين يستفيدون مباشرة من هذا الغش ، ويخضع المستفيدون من الغش لنفس العقوبات التي تطبق على مرتكبي المخالفة المباشرين ، في حين أن المستفيد من الغش الذي شارك في مخالفة جمركية (بمفهومها الضيق) لا يعاقب اطلاقا.

كما أن الذين اشتروا أو حازوا بضائع مستوردة عن طريق التهريب أو بدون التصريح بها بكمية تفوق احتياجاتهم العائلية ، يخضعون لعقوبات المخالفات من الصنف الثاني للفئة الثانية .....

ب) ادارة الجمارك :

من الملاحظ أن اختصاص ابرام المصالحة يعود لإدارة الجمارك حسب الفقرة الثانية من المادة 265 من قانون الجمارك 10/98 بعد أن كان يدخل في اختصاص وزير المالية ، وبقي من صلاحيات وزير المالية تحديد قائمة مسؤولي ادارة الجمارك المؤهلين لإجراء المصالحة وهم :

1) المدير العام للجمارك : يمكن للمدير العام للجمارك اجراء المصالحة الجمركية قبل وبعد صدور الحكم النهائي ، فإذا كان مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها يفوق مليون (1000.000) دج ، وهذا بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية إلا في الحالات التالية :

ـــــــ المخالفات الجمركية المرتكبة من المسافرين أو ربابنة السفن والمراكب الجوية

كما يمكن أن يتصالح وبدون رأي اللجنة الوطنية في القضايا أو المتملص منها أقل من 500.00 دج ، ولا يدخل ضمن هذه الحالة إلا القضايا المنصوص عليها في المادة 328 من قانون الجمارك والتي صدر فيها حكم نهائي .

[1] احسن بوسقيعة، مرجع سابق ، ص 77 .

2) المدير الجهوي :يمكن للمدير الجهوي للجمارك اجراء المصالحة قبل وبعد صدور الحكم النهائي عندما يكون مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها يفوق 500.000 دج ويقل أو يساوي 1.000.000 دج ما عدا تلك المنصوص عليها في المادة 328 من قانون الجمارك ، ولابد من أخذ رأي اللجنة المحلية الا في الحالات التالية :

أ) المخالفات الجمركية المرتكبة من قبل ربان السفن أو المراكب الجوية أو المسافرين .

ب) المخالفات الجمركية التي يكون فيها مبلغ الحقوق المتغاضي عنها أو المتملص منها أقل من 500.000 دج ولا يدخل ضمن هذه الحالة إلا المخالفات التي صدر بشأنها حكم نهائي ولا تكون منصوص عليها في المادة 328 من قانون الجمارك.

3) رئيس مفتشية الأقسام : يمكن لرؤساء مفتشيات الأقسام للجمارك اجراء المصالحة في كل المخالفات الجمركية التي يكون فيها مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها يفوق 200.000 دج ويقل عن أو يساوي 500.000 دج ، وذلك قبل صدور الحكم النهائي فقط .

4) رؤساء المفتشيات الرئيسية : يمكن لرؤساء المفتشيات الرئيسية أن يقوموا بإجراء المصالحة قبل صدور الحكم النهائي في المخالفات الجمركية التي يكون فيها مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها يفوق 100.000 دج ويقل عن أو يساوي 200.000دج .

5) رؤساء المكاتب : يمكن لرؤساء المكاتب اجراء المصالحة في كل المخالفات الجمركية التي يكون فيها مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها أقل من 100.000دج قبل صدور الحكم النهائي[1].

نلاحظ بأن المشرع ، من أجل تحديد الاختصاص ، أخذ بثلاث معايير

أخذ بالمعيار الزمني و الذي يكون قبل أو بعد صدور حكم نهائي فبالنسبة لرئيس مفتشية الأقسام أو المفتش الرئيسي ورئيس المكتب يمكنهم التصالح فقط قبل صدور الحكم النهائي ، اضافة الى هذه المعايير يكون المشرع قد أعطى اختصاصا أخر وهو رأي اللجنة الذي يكون واجبا ومطابقا بالنسبة لاختصاص المدير العام والمدير الجهوي عدا في الحالات التالية :

ـــــــ المخالف ربان السفينة أو المركبة الجوية أو المسافر

ـــــــ مبلغ الحقوق أقل منة 500.000 دج كما بينا أعلاه [2]

[1] مجلة الجمارك ، عدد خاص ، مارس 1992، المديرية العامة للجمارك.

[2] المرجع السابق ذكره.

وكتعليق على هذا القرار ، فان المشروع أخذ بمعيار مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو التملص منها ، ولم يأخذ بمعيار مبلغ البضائع ، ولعل السبب يعود الى صعوبة تحديد مبلغ البضائع في السوق الداخلية وصعوبة تطبيق المادة 16 من قانون الجمارك ، لكن معيار مبلغ الحقوق والرسوم له أيضا عدة مساوئ نذكر منها :

1. التكوين الناقص لرؤساء المكاتب خاصة ، مما يصعب من مهامهم في تحديد الحقوق والرسوم وذلك لعدم امكانيتهم استعمال مدونة التعريف الجمركية بسهولة .
2. اذا كان مبلغ الحقوق والرسوم الجمركية يساوي مثلا100.000دج فان القيمة البضاعة قد تكون مرتفعة ، وهذا ما يوحي لنا بأن أغلب القضايا سيتم التصالح فيها على مستوى رئيس المكتب أو على مستوى رؤساء المفتشيات الرئيسية
3. القضايا التي يكون فيها مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها يتراوح بين 500.000دج و1000.000دج والتي تكيف على أساس المادة 328 من قانون الجمارك لم تحدد لها الجهة المختصة .

وطبقا للمادة 256 من قانون الجمارك لا سيما الفقرة 04 منها التي تنص على أنه : تخضع المصالحة لرأي لجنة وطنية أو لجان محلية حسب طبيعة المخالفة ومبلغ الرسوم والحقوق المتغاضي عنها أو المتملص منها :

فاللجنة الوطنية تنشأ على مستوى المديرية العامة للجمارك وتتكون من :

- المدير العام للجمارك أو ممثله رئيسيا.
- مدير المنازعات عضوا.
- مدير التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية عضوا.
- مدير القيمة والجباية عضوا.
- مدير مكافحة التهريب عضوا .
- المدير الفرعي للمنازعات مقررا [1]

ويكون اختصاصها في طلبات المصالحة عندما يفوق المبلغ الرسوم والحقوق المتغاضى عنها أو المتملص منها 1000.000 دج حسب الفقرة 05 من المادة 265 من قانون الجمارك.

[1] مصنف الاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية ، المديرية العامة للجمارك.

إلا أن المادة 03من القرار الوزاري رقم 421 الصادر بتاريخ 1999/06/22 استثنت من هذا الاختصاص المخالفات الجمركية المرتكبة من قبل ربان السفن أو المراكب الجوية أو المسافرين.

أما اللجنة المحلية والتي تنشأ على مستوى كل مديرية جهوية للجمارك فتتكون من:

ـــــ المدير الجهوي المساعد المكلف بالشؤون التقنية عضوا .

ـــــ رئيس مفتشية الأقسام المختص اقليميا عضوا .

ـــــ رئيس المصلح الجهوية لمكافحة التهريب عضوا .

ـــــ رئيس المكتب الجهوي للمنازعات مقررا.

وتدلي هذه اللجان برأيها في طلبات المصالحة المتعلقة بالمخالفات الجمركية التي يفوق مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتملص منها 500.000دج ويقل عن أو يساوي 1000.000دج ماعدا تلك المنصوص عليها في المادة 328 من قانون الجمارك حسب الفقرة 06 من المادة 265 من قانون الجمارك والمخالفات الجمركية المرتكبة من قبل ربان السفينة أو المراكب الجوية أو المسافرين حسب الفقرة ـــ أ ـــ من المادة 04 من القرار 241 الصادر بتاريخ 1999/06/22.

الفرع الثالث : أشكال المصالحة

هناك ثلاث أشكال للمصالحة :

أ ـــــ المصالحة النهائية :

هي الحالة النهائية التي تلزم الطرفين وتضع حدا للنزاع ، و ترتب مسؤولية كل من ادارة الجمارك والمخالف على حد سواء ، ويمكن لكل طرف المطالبة بحقوقه المنصوص عليها في عقد المصالحة ، وتقوم السلطة المختصة بإبرام المصالحة النهائية ، بعد استكمال ملف المصالحة المتكون مما يلي :[1]

ـــــــ وثيقة المصالحة النهائية (نموذج 422)

ـــــ بيان موجز يتعلق بمعاينة المنازعات الجمركية (441)

ـــــ شهادة التكفل بالبضاعة .

ـــــ بطاقة المعلومات عن الشخص المتابع .

ـــــ وثيقة موافقة السلطة الوصية (446) .

ـــــ ورقة التخليص ، لأن الدفع يكون قبل امضاء المصالحة النهائية .

ب) المصالحة المؤقتة : هي اجراء تمهيدي للمصالحة النهائية ، وتحدث في حالة كون القضية تستلزم مصادقة من السلطة الوصية المختصة ، اذن فالمصالحة المؤقتة توقف النزاع حتى تتم المصادقة على المصالحة النهائية ، وعليه فالتعهدات المنصوص عليها في المصالحة المؤقتة غير سارية المفعول الابعد

[1] مصنف الاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية ، مرجع سابق .

المصادقة عليها ، ولكن رغم ذلك لها أثر هام يتمثل في توقيف النزاع مؤقتا وبهذا يحق للمستفيد منها التراجع عن طلبه قبل المصادقة اذا رأى أن المبلغ المتصالح عليه مبالغ فيه .

ويتكون ملف المصالحة المؤقتة من :

ـــــــــــ وثيقة المصالحة المؤقتة ـــــــــــ بيان موجز يتعلق بمعاينة المخالفة

ـــــــــــ شهادة التكفل بالبضاعة ـــــــــــ بطاقة معلومات عن الشخص المتابع ـــــــــــ غلاف من نوع 460ـــــ ورقة التخليص[1]

ج) الاقرار بالنزاع :الاقرار بالنزاع هو مجرد تعهد من المخالف لقبول القرار الاداري الذي يصدر لاحقا وتسديد المبلغ الذي تحدده الادارة عند أول طلب ، اذن فالإقرار هو وثيقة يستعرض من خلالها عون الجمارك المكتشف للمخالفة

جميع الوقائع وملابسات هذه الأخيرة وتحمل توقيع العون أو الأعوان ن وكذا توقيع المخالف مما يؤكد اعترافه بالأعمال التي وردت فيها ، وهناك ثلاث حالات يحدث الاقرار بالنزاع :

ـــــــــــ عندما تتجاوز القضية صلاحيات مسؤول الجمارك المعني عندما يتعلق الأمر بالمصالحة المؤقتة ، ولا يمكنه احالتها حينا على السلطة الوصية المختصة للفصل فيها .

ـــــــــــ عندما تتطلب المصالحة الملتمسة رأي لجنة من اللجان وطنية أو محلية .

ـــــــــــ عندما يستحيل على ادارة الجمارك تحديد فورا مبلغ المصالحة لاعتبارات عديدة قد تتعلق بتعقد نوع البضاعة أو نقص في المعلومات .

المطلب الثاني : النظام القانوني للمصالحة الجمركية

لقد سبق وأن وضحنا كيف أن الصلح كأسلوب متميز لإنهاء المنازعات يعرفه مجتمعنا وجرى العمل به منذ القدم من خلال مادعانا إليه ديننا الحنيف وسنة نبينا الكريم .

أما على مستوى القانون الوضعي فيمكن أن نعرف الصلح بوجه عام والمصالحة بوجه خاص على أنها " تسوية النزاع بطريقة ودية ".

وعلى خلاف التشريعات المقارنة فإن المشرع الجزائري إستعمل عبارة " الصلح " في المسائل المدنية وهذا وفقاً لنص المادة (459) من القانون المدني , كما استعمل عبارة " المصالحة " في المسائل الجزائية وذلك من خلال نص المادة (06) قانون الإجراءات الجزائية فقرتها الثالثة.

الفرع الاول : الطبيعة القانونية للمصالحة الجمركية

[1] مذكرة رقم 127/ م ع ج / د / م 220بتاريخ 1999/05/15والمتعلق بكيفية قمع مخالفات التعهدات المكتتبة.

لقد أثارت الطبيعة القانونية للمصالحة جدلا واسعا خاصة في الأوساط الفقهية وتراوحت أراؤهم بين الطبيعة الجزائية والمدنية للمصالحة .

أ) **المصالحة عقد ذو طابع جزائي :**

رغم كون المصالحة تنازلا من قبل كل طرف عن جزء من حقوقه ، يمكن من خلالها التخفيف من الاعباء والعقوبات المالية للمخالف ، يعتبر أهل هذا الرأي أن المصالحة هي عقد ذو طابع جزائي وأن التخفيف جاء نتيجة الظروف المخففة كالوضعية الاجتماعية ، القدرة المالية والسوابق العدلية وليس تنازلا عن تطبيق جزء من العقوبات المالية .

وما يأخذ على هذا الرأي هو كون أصحابه يعتبرون ادارة الجمارك سلطة قضائية ، وهذا يعتبر تدخلا من قبل السلطة التنفيذية (ادارة الجمارك) في صلاحيات السلطة القضائية ، وهذا ما يمس بمبدأ الفصل بين السلطات [1].

ب) المصالحة عقد ذو طابع مدني:

يرى أصحاب هذا الرأي " بما أن عقد المصالحة يتشكل من جراء اتفاق الطرفين وتتوفر فيه كل أركان العقد من رضى الطرفين وأنهما موجودين في نفس المراكز القانونية " ان ادارة الجمارك تعتبر طرف خاص يبحث عن فائدته وتعويض الضرر اللاحق بالخزينة العمومية .

ويرى فريق أخر من الفقهاء أن المصالحة تعتبر عقد اذعان ، حيث أن ادارة الجمارك هي التي لها حق فرض الشروط ، وذلك في حدود ما يقره القانون ولم يبق أمام المخالف حرية القبول أو الرفض خاصة كون العقوبات الجزائية السالبة منها للحرية تنتظره في حالة عدم قبوله لشروط المصالحة .

ولكن الشروط التي تفرضها ادارة الجمارك تعتبر حقا لها تستمدها من قانون الجمارك ، وبالتالي فهي ليست تعجيزية ، يمكن للقاضي النظر في مدى تعجيزيتها .

ان عدم وجود حرية كافية للمخالف في اتقاء العقوبات الجزائية خاصة منها السالبة للحرية كان نتيجة للخطأ الذي ارتكبه والذي يعتبر جريمة ، أي أن الحرية كانت كاملة عند القيام أو عدم القيام بهذا الخطأ

ج) المصالحة عقد ذو طابع اداري :

يتجه بعض الفقه إلى إضفاء الطابع الإداري على المصالحة الجمركية، فمنهم من يعتبرها عقدا إداريا، ومنهم من يعتبرها قرارا إداريا.

1-1 المصالحة الجمركية عقد إداري:

يمكن تعريف العقود الإدارية بأنها: "اتفاق يكون أحد أطرافه شخصا معنويا عاما بقصد إدارة

[1] احسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص 87.

أحد المرافق العامة أو تسييرها، ويتضمن العقد شروط استثنائية غير مألوفة في تعامل الأفراد".
وتتمثل هذه الشروط الاستثنائية غير المألوفة بالنسبة لعقد المصالحة الجمركية بأن إدارة الجمارك تتولى تحديد مبلغ التصالح. ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن خصائص العقد الإداري هي: أن يكون أحد أطراف شخصا معنويا عاما وأن يتعلق بتنظيم واستغلال أو تسيير المرفق العام، وأن يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في التعاقد العادي . فهل تنطبق هذه الخصائص على المصالحة الجمركية للقول بأنها عقد إداري؟.

-خاصية الشخص المعنوي العام:

-خاصية تنظيم واستغلال وتسيير المرفق العام

-خاصية توافر الشروط الغير المألوفة في التعامل العادي:

وعلى الرغم من كل هذا قيل حول موقف الاتجاه القائل بأن عقد المصالحة الجمركية هي عقد إداري لم يستسلم أصحاب الطابع الإداري للمصالحة الجمركية، حيث ظهر تيار يقول أن المصالحة الجمركية قرار إداري.

2-1 المصالحة الجمركية قرار إداري:

يذهب بعض الفقه إلى اعتبار المصالحة الجمركية قرار إداري يتحلل إلى عمل من جانب واحد ذو طبيعة فردية، فهي ممارسة إدارية تقوم على الحوار لإنهاء النزاع .

فالقانون هو الذي يحدد أساس التصالح أي المبلغ الواجب دفعه أو الأشياء الواجب تسليمها للإدارة ولا دخل للمخالف في تحديد أو تعديل تلك الشروط.

فالإدارة لاتعد طرف في هذا التصرف فلا يجوز أن ترفض طلب التصالح كقاعدة عامة ، وعلى ذلك لايعتبر نظام الصلح تصرفا قانونيا من جانبين لأن ذلك لايجد له محلا في المسائل الجنائية، لكن هذا الاتجاه لا يحضى بالقبول لأنه يترتب على التسليم بأن المصالحة الجمركية قرار إداري أنها جائز الطعن فيها.

د) الطبيعة القانونية للمصالحة بمنظور المشرع الجزائري :

لقد نص المنشور رقم 672المؤرخ بتاريخ 1993/02/10على أنه في حال امتناع المخالف عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المصالحة النهائية يتعين على ادارة الجمارك تطبيق أحكام المادة 119 من القانون المدني ، والتي تنص على انحلال العقد ، أي أنه في حالة عدم وفاء أحد المتعاقدين بالتزاماته جاز للمتعاقد الأخر بعد اعذار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض وبالتالي فالمشرع أعطى للمصالحة صبغة عقد الصلح المنصوص عليه في القانون المدني وبالتالي فإنها عقد مدني .

ولكن تطرح هنا عدة اشكاليات نذكر منها على سبيل المثال : الأهلية حيث نصت المادة 460 من القانون المدني على أنه يشترط فيمن يصالح أن يكون أهلا للتصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح مع أن سن البلوغ يختلف من الاهلية المدنية (19سنة) الى الاهلية الجزائية (18سنة)فبأي السنين نأخذ ؟ تطرح اشكالية اخري كون المصالحة تصدر في شكل قرار حسب نص المادة 273 من قانون الجمارك المعدل والمتمم ، ففي حالة الطعن في قرار المصالحة هل هو من اختصاص القضاء المدني او الاداري ؟

الفرع الثاني : شروط المصالحة

حتى تصح المصالحة وتصبح منتجة لجميع أثارها لابد من توفر عدة شروط يمكن تلخيصها فيمايلي :

أ) الشروط الشكلية :وتخص الشروط الشكلية طرفي المصالحة

1ـــــ ادارة الجمارك : هناك قواعد اختصاص جاء بها القرار رقم 421الصادر بتاريخ 1999/06/22، فلا بد أن تحترم من قبل مسؤولي ادارة الجمارك .

2ـــــ من قبل المتابعين بسبب المخالفات الجمركية : ويدخل ضمن المتابعين بسبب المخالفات الجمركية كل من له مسؤولية جنائية أو مدنية بصفة أصلية أو شريك وكذا مالكا أو ضامنا.

ب) شروط الاجرائية :[1]

1ـــــ الطلب :

حسب نص المادة 265فقرة 02 من قانون الجمارك التي جاء فيها " .....بناء على طلب منهم ...." وبهذا اشترط المشرع الجزائري لقيام المصالحة يبادر الشخص المتابع بتقديم طلب الى ادارة الجمارك يطلب فيه ويلتمس اجراء المصالحة.

لكن المشرع لم يشترط أن يكون الطلب كتابيا ، وعليه فيكفي أن يكون شفهيا وكان من الأجدر أن نترك المبادرة لإدارة الجمارك بعرض المصالحة ، لأنه يفترض جهل بعض المخالفين لهذا الاجراء .

2ـــ الموافقة :

ان المصالحة ليست حق للمخالف يحصل عليه متى طلبه ، بل يعود ذلك الى ادارة الجمارك ، حيث نصت المادة 2/265من قانون الجمارك على أنه : .... يرخص لإدارة الجمارك بإجراء المصالحة

[1] احسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص87 .

...."وبالتالي فالمصالحة ترخيص لإدارة الجمارك تلجأ اليه اذا رأت مصلحتها في ذلك ولها كامل الحرية في القبول أو الرفض .

3ـــــ المصادقة :

إن المصالحة لابد أن يصادق عليها من قبل اللجنة المحلية أو الوطنية أو من قبل السلطة الوصية المختصة بصفة نهائية فيشترط هذه المصادقة حتى تكون المصالحة نهائية ومنتجة لجميع أثارها

ج)ـــ الشروط الموضوعية :

1ـــ الرضا : حتى تكون المصالحة صحيحة لابد من توفر الرضا بين الطرفين وأن يتم الاتفاق مع من له الحق في المصالحة قانونا ، أي أن ادارة الجمارك لا تستطيع أن تفرض المصالحة على المخالف بقرار كما أنها غير مجبرة على قبول طلب المصالحة الذي يتقدم به المخالف ، وهذا الأخير له كامل الحرية في قبول أو رفض عرض الادارة ، وبما أن المصالحة الجمركية تعتبر كعقد فلصحته لابد من توافر جميع أركان العقد وأن يعبر المخالف عن ارادته بحرية كاملة بعيدا عن الاكراه ، كما لابد أن يكون بالغا أي له أهلية التصالح وهنا يطرح الاشكال كما ذكرنا سابقا حيث يسأل الشخص ويعاقب جزائيا بصفته بالغا تمام 18 سنة حسب المادة **442 من قانون الاجراءات الجزائية .**

ومن جهة أخرى فان سن الرشد المدني حدد ب19سنة حسب المادة 40الفقرة 02من القانون المدني [1].
فهنا بأي الرشد المدني(سنة19) ، مع أن المادة 460 من المدني تشترط فيمن يصالح أهلية التصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح .
وكان من الأجدر أن تخص المصالحة الجمركية ، لكونها ذات طبيعة خاصة ، بسن رشد يتلائم والمسؤولية الجزائية (18سنة).
أما في حالة حدوث عارض من عوارض الأهلية أوفي حالة كون المتهم قاصرا ، يشترط أن يحل الولي أو الوصي أ و القيم (المقدم) ، حسب ما نصت عليه المادة 81 من قانون الأسرة ، محل المخالف .
وهناك حالات أخرى في اجراء المصالحة مثل حالة الوكيل حيث يشترط القانون المدني في هذه الحالة وكالة خاصة حسب ما نصت عليه المادة 270 من القانون التجاري على جواز اجراء الصلح من قبل وكيل التفليسة في كافة المنازعات التي تعني حماية الدائنين بما فيها المنازعات المتعلقة بالحقوق والدعاوي العقارية وهذا بإذن من القاضي المنتدب .

[1] احسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص 97 .

كما يمكن لمسير شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أن يتصالح باسم الشركة ونفس الشيء بالنسبة للمدير العام لشركة المساهمة (SPA) بعد اذن مجلس الادارة .

2ـــــ قيمة البضاعة : كانت هناك قيود على قيمة البضاعة حيث وضع سقف 500.000 دج ، لايمكن التصالح في حالة ما اذا فاق مبلغ الرسوم والحقوق المغشوشة أو المغفلة هذا السقف ومع القانون المالية لسنة 1986 ألغي هذا السقف بالنسبة للبضائع المختلفة وحدد فقط سقف للأوراق المالية والنقدية والمعادن النفيسة والثمينة ب 300.000 دج إلا أن هذا الشرط ألغي بدوره بقانون المالية لسنة 1989 لتصبح المصالحة حاليا ممكنة مهما كانت قيمة البضاعة محل الغش[1].

3ـــــ طبيعة البضاعة :

لقد نصت عليه المادة 265 فقرة 03 من قانون الجمارك وبالتالي فان المصالحة ممكنة مهما كان نوع المخالفة الجمركية ، ولكن هناك بعض الأنواع من البضائع لا يكون التصالح فيها وهذا ما نتطرق اليه في الفرع التالي

الفرع الثالث : الاستثناءات

لقد نصت الفقرة 03 من المادة 265 من قانون الجمارك 10/98 على أنه : " لا يجوز المصالحة في المخالفات المتعلقة بالبضائع المحظورة عند الاستيراد أو التصدير حسب مفهوم الفقرة01 من المادة 21 من هذا القانون ".

اضافة الى هذا الحظر نوجد حالات أخرى حسب القانون العام ، التي تحظر المصالحة وهذا على أساس سنتطرق الى الاستثناءات العامة ثم بعد ذلك الى بعض التي جاء بها الاجتهاد القضائي وقوانين أخرى غير قانون الجمارك تحت عنوان الاستثناءات الخاصة .

أ) الاستثناءات العامة:

على ضوء الفقرة 03 من المادة 265 من قانون الجمارك التي تحيلنا بدورها الى الفقرة 01من المادة 21 من نفس القانون ، والتي نصت على أنه : لتطبيق هذا القانون تعد بضائع محظورة كل البضائع التي منع استيرادها أو تصديرها بأية صفة كانت ، أي البضائع المحظورة حظرا مطلقا ولا يجوز استيرادها

[1] المرجع السابق ، ص 87.

او تصديرها ولو بإجراءات خاصة ، ونستخلص هذا لكون الفقرة الثانية من المادة 21 من قانون الجمارك ، تنص على أنه :تعتبر البضائع المستوردة أو المصدرة محظورة اذا تعين خلال عملية الفحص مايلي :

ـــــــــــ اذا لم تكن مصحوبة بسند أو ترخيص أو شهادة قانونية .

ـــــــــــ اذا كانت مقدمة عن طريق رخصة أو شهادة غير قابلة للتطبيق .

ـــــــــــ اذا لم تتم الاجراءات الخاصة بصفة قانونية .

وعلى هذا الأساس سنتطرق الى كل من هذه المواد المحظورة على حدى :

1ـــــ المخدرات :

في تعريفها للبضائع نصت المادة 05 في فقرتها ج من قانون الجمارك على أنه :

" البضائع هي كل المنتجات والأشياء التجارية وغير التجارية وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتناول والتملك" .

وبهذا التعريف العام والواسع تدخل المخدرات تحت صفة البضائع وهذا ما ثبت عليه القضاء ولكن قانون الجمارك لم يعط قانونا خاصا بالمخدرات ، وفي غياب هذا التعريف يمكننا الرجوع الى قانون الصحة وترقيتها رقم 05/85الصادر بتاريخ 1985/04/16 غير أنه لم يعرف هو بدوره المخدرات واكتفت المادة 190 منه بالنص على ما يلي :" يحدد عن طريق التنظيم انتاج المواد ، والنباتات السامة ، المخدرة والغير المخدرة ونقلها واستيرادها وتصديرها .

ولم يصدر هذا لحد الآن هذا النص التنظيمي ، وللإشارة فان هذه البضاعة مكيفة المادة 324من قانون الجمارك والمادة 190 من قانون الصحة ومعاقب عليها بالمواد "328،327،326،325،324 من قانون الجمارك والمواد 242،243 ،254 ، 246 من قانون الصحة وترقيتها.

2ـــــ الأسلحة :

نظرا لخطورة الجرائم التي يكون محلها الأسلحة الحربية تدفع ادارة الجمارك الى الامتناع عن التصالح ، وان لم يعرف هذا النوع من البضائع ، بل وأكثر من ذلك ، ففي التعديل الذي جاء به قانون 10/98 الصادر في الأسلحة والمخدرات على سبيل التمثيل، واكتفت الفقرة 03 من المادة 365 الحالية على صفة العمومية بالإحالة على الفقرة 01من المادة 21 من قانون الجمارك التي لم تذكر بدورها الأسلحة صراحة

وحتى المرسوم 35/63 الصادر ب1963/03/16 المتضمن قمع الجرائم المرتكبة ضد التشريع المتعلق باكتساب وحيازة وصنع الأسلحة والذخائر والمتفجرات لم ينص على تعريف واضح للأسلحة الحربية .
[1]

واكتفى بوضع تصنيفا للأسلحة الحربية كما يلي :

ص1: يتمثل في الأسلحة النارية المعدة للحرب البرية أو الجوية أو البحرية وذخائر

ص2: يتمثل في العتاد المخصص لحمل الأسلحة واستعمالها .

وجاء المرسوم 399/63 ليعطي تفصيلا أكثر للتصنيف السابق وأحال على وزارة الدفاع البت في التصنيف وحتى الأمر رقم 06/97 الصادر بتاريخ 1997/01/21ج ر 06 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة ، لم يأت بالشيء في مجال تعريف الأسلحة الحربية .

3ـــــ البضائع المحظورة حظرا مطلقا :

اضافة الى المخدرات والأسلحة هناك بضائع أخرى محظورة حظرا مطلقا ، لا يمكن التصالح فيها وتدخل ضمن المحظورات التي نصت عليها الفقرة 01 من المادة 21 من قانون الجمارك ، مثل المنتوجات الفكرية التي تتمثل في النشريات والمجلات والكتب التي تحتوي قصصا وإعلانات و اشهارات منافية للأخلاق والقيم والحقوق الانسان وتلك التي تشيد بالعنصرية ، وكل ما يكون من شأنه مخالفة النظام العام و الآداب وتشمل هذه البضائع كل البضائع التي لها علامات ذات منشأ مزور ومن بلد لا تربطنا به أي علاقة تجارية أو دبلوماسية .

ب) الاستثناءات الخاصة :

وهذه الاستثناءات والتي نستنتجها من الاجتهاد القضائي وهي الجرائم المزدوجة وكذا التعدد المادي للجريمة.

1ـــــ الجرائم المزدوجة :

ويقصد بها تلك الجرائم التي يكون ركنها المادي واحدا ولكن تقبل وصفين على الأقل ، أحدهما جمركي والأخر من القانون العام أو قانون خاص أخر ، كما هو الحال بالنسبة لجرائم التصدير لبعض المنتجات المنصوص عليها في المادة 173 من قانون العقوبات ، واستيراد وتصدير مركبات بوثائق مزورة ، وكذا جرائم الصرف قبل صدور الأمر 22/96 الصادر بتاريخ 1996/07/09

وبالرغم من أن المادة 32 من قانون العقوبات تنص على أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الأشد من بينهما ، لكن هذه القاعدة لا تطبق على العقوبات الجبائية اذا كان الفعل يقبل

[1] الأمر22/96 المؤرخ في 1996/07/09 يتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج .

وصفين أحدهما جمركي يعاقب عليه بغرامة أو مصادرة ودون التعمق في ازدواجية الجريمة ، نكتفي بالقول أن المصالحة في الجرائم المزدوجة ولكن لا تؤثر إلا على الجانب الجمركي ، أي أنه يمكن التصالح مع المتابعين لكن لا تؤثر هذه المصالحة الا على العقوبات الجبائية المنصوص عليها في قانون الجمارك ، ولا يمكن التصالح على الجوانب الأخرى ، وهذا ما جاء في قرار صادر عن المحكمة العليا تحت رقم 126768بتاريخ 1995/11/19فيما يخص جرائم الصرف حيث نص على أن المصالحة الجمركية لا تنصرف الى جناية التنظيم النقدي التي ماتزال قائمة ولكن المصالحة لا تؤثر الاعلى جنحة التهريب .

2ـــ التعدد المادي للجريمة :

التعدد المادي هو ارتكاب عدة جرائم بمناسبة الجريمة الجمركية وهذا ما كانت تنص عليه المادة 340 من قانون الجمارك (07/79) قبل إلغائها ، والتي كانت تعدد على سبيل المثال بعض الجرائم التي تتزامن مع جريمة جمركية مثل التعدي على أعوان الجمارك ، العصيان ، الرشوة .....الخ ، فهنا يمكن المصالحة ولكن فقط على الجانب الجمركي ، ولا يمكن التصالح على جرائم القانون العام والتي يطبق عليها قواعد قانون العقوبات وهذا ما جاء في قرار المحكمة العليا تحت رقم 22072 الصادر بتاريخ 1994/11/16غ ج م ق 3 .[1]

[1] القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك .

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول الاطار المفاهيمي للتسوية الودية التي تراوحت بين التسوية الإدارية و المصالحة، الا انه بعد 1998 أصبحت التسوية الإدارية هي المصالحة وهذا بعد التمعن في قانون الجمارك الجديد وكذلك الامر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب فتأتي المرحلة الأهم ألا وهي كيفية تنفيذ المصالحة واسقاطه في الميدان العملي حيث ان هذا النظام اثبت وجوده وانه ضئيل وهذا يرجع الى لعدة اعتبارات الا ان هذا النظام يلعب دورا كبيرا في كيفية تحصيل الحقوق و الرسوم وهو اهم شيء بالنسبة لإدارة الجمارك و هذا لا يخفى من وجود عوارض تعيق هذا النظام ،و باعتبار هذا النظام يجرى في المرحلة الأولى قبل اللجوء الى القضاء ولكن هذا لا يعني أن القضاء ليس له دور في هذا المجال و ذلك لحماية الحقوق و الحريات ،فقد قسمنا دراستنا الى مبحثين :الأول نتناول فيه تنفيذ المصالحة وأثارها القانونية أما في الثاني مدى فعالية المصالحة الجمركية.

المبحث الأول :تنفيذ المصالحة

المطلب الأول:تنفيذ المصالحة

بعد القيام بالمصالحة النهائية بين ادارة الجمارك ومرتكبي المخالفة الجمركية تأتي مرحلة تنفيذها وتكون اما من قبل المخالفين وهذا مانتناوله في الفرع اللأول ومن قبل ادارة الجمارك من جهة أخرى في الفرع الثاني.

الفرع الأول: من قبل المخالفين

عمليا لا يطرح تنفيذ المصالحة من قبل المخالفين أي اشكال لأن الدفع والتنفيذ يكون قبل امضاء المصالحة والمصادقة عليها ، لكن الاشكال الذي قد يطرح يكون في حالة المصالحة المؤقتة أو الاقرار بالنزاع ، حيث أن المخالف يتراجع عن الالتزامات التي تعهد بها ، بعد أن صادقت اللجنة المختصة على المصالحة وأصبحت مصالحة نهائية ، لأنه في هذه الحالة يشترط دفع 25 بالمائة فقط من مجموع المبلغ ، الى أن جاء المنشور رقم 672 المؤرخ في 1993/03/10 ،الذي يدرس المشاكل التي تطرأ في الحالتين السابقتين ليقرر أنه في حالة امتناع المخالف عن تنفيذ الشروط المتضمنة في عقد المصالحة النهائية يتعين على ادارة الجمارك تطبيق المادة 119 من القانون المدني التي تنص على أنه : اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الأخر بعد اعذار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض في الحالتين اذا اقتضى الأمر.[1] وهنا يصبح أمام ادارة الجمارك طريقين :

أولا _الطريق الأول: المطالبة بتنفيذ العقد ويكون هذا بطريقتين :

أ) طريقة التنفيذ الخاص

إن قانون الجمارك أعطى الحق لقابضي الجمارك اصدار أوامر بالإكراه من أجل تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات والمبالغ الأخرى المستحقة لإدارة الجمارك بمجرد اثبات أن المبلغ أصبح مستحق وأن ادارة الجمارك هي المختصة في هذا المجال بعد تطبيقها للتشريع والتنظيم ، والمبالغ المتفق عليها في عقد المصالحة تدخل ضمن الحقوق والمستحقات .

[1] احسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص97 .

ب) **طريقة التنفيذ العام:** تقوم ادارة الجمارك برفع شكوى عنوانها عدم تنفيذ المخالف لالتزامات المصالحة وهي أن ترفع ادارة الجمارك شكوى لعدم تنفيذ المخالف لالتزاماته المنصوص عليها في عقد المصالحة ، الا أن على ادارة الجمارك فسخ العقد لأن القضية اخذت طريق القضاء

ثانيا :الطريق الثاني: المطالبة بفسخ العقد

وفي هذه الحالة يرجع كلا الطرفين الى الحالة الطبيعية وكأنهم لم يقوموا بعقد المصالحة مع التعويض عن الأضرار وتقوم ادارة الجمارك برفع دعوى تطالب فيها بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في عقد المصالحة وبالموازاة مع الدعوى العمومية ، التي تحرك من قبل النيابة العامة مالم تكن قد انقضت بالتقادم .

الفرع الثاني : من قبل ادارة الجمارك :

في حالة المصالحة النهائية ادارة الجمارك مجبرة على تنفيذ العقد وذلك لرفع اليد عن البضاعة المحجوزة اذا كانت متفق عليها في عقد المصالحة ، و تقوم بإتمام الاجراءات امام القضاء في حالة كون القضية قد أخذت مسار القضاء ـــ

أولا: رفع اليد :

ان رفع اليد في المصالحة الجمركية يكون مجالها في وسائل النقل ، دون البضاعة محل الغش التي تصادر وتباع في المزاد العلني ، وأن رفع اليد عن وسائل النقل قد يكون عند اكتشاف المخالفة أي قبل اجراء المصالحة وذلك مقابل كفالة أو دفع قيمتها حسب المادة 246 من قانون الجمارك ، وقد يكون أثناء المصالحة أي أحد شروط المصالحة ينص على ذلك ، ففي الحالة التي يتم فيها رفع اليد عن وسيلة النقل قبل المصالحة مقابل كفالة أو دفع قيمتها فهنا تحسم هذه القيمة من المبلغ الاجمالي المتفق عليه في المصالحة ـــ[1]

ثانيا: اتمام الاجراءات أمام القضاء :

عند توقيع المخالف على عقد المصالحة النهائية والمصادقة عليها من قبل ادارة الجمارك ، وقام المخالف بتحقيق تعهداته والتزاماته المنصوص عليه في عقد المصالحة ، تقوم ادارة الجمارك بتوقيف الدعوى في عدة مستويات من القضاء :

1)اذا كانت القضية أمام النائب العام لم تباشر المتابعة بعد

[1] احسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص 97.

2) اذا كانت القضية على مستوى محكمة الموضوع فيتم الحكم بانقضاء الدعوى نظرا للمصالحة

3) اذا كانت الدعوى أمام المجلس فان العون المكلف بالمتابعة يعلم القاضي بالمصالحة التي تمت من اجل اصدار أمر اسقاط الدعوى لصالح المتهم المستفيد من المصالحة ـــ

ـــــــــ اذا كانت القضية امام المحكمة العليا توقف اجراءات الطعن بالنقض

ـــــــــ أما اذا كان المتهم محبوسا يطلق سراحه في حالة صدور قرار قضائي ولم يكتسب قوة الشيء المقضي فيه اذا كان محبوسا حتى وان صدر قرار قضائي لم يكتسب قوة الشيء المقضي فيه ،لأن المصالحة تمحي أثاره ،أما في حالة قوة الشيء المقضي به فان المصالحة لا تؤثر الا على الدعوى الجبائية ، وتطبق العقوبة التي أنجرت عن الدعوى العمومية ، وهذا مانصت عليه المادة 265 فقرة 08 من قانون الجمارك ـــ

المطلب الثاني : آثار المصالحة وطرق الطعن فيها

على إعتبار أن المصالحة الجمركية و جدت من أجل حل النزاعات بطريقة ودية بين المخالفين و إدارة الجمارك من أجل تخفيف العبئ أمام القضاء فإنها ترتب آثار عدة و على هذا الأساس فإننا نقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الأول أثار المصالحة ثم الفرع الثاني نتناول فيه طرق الطعن في المصالحة .

- **الفرع الاول: أثار المصالحة**

أولا: بالنسبة لأطرافها:

تترتب على المصالحة الجمركية أثار بالنسبة لأطرافها واهم هذه الآثار إنقضاء المتابعة، دفع مقابل المصالحة و إسترداد المحجوزات.

أ- إنقضاء المتابعة

-بما ان المشرع الجزائري مكن إدارة الجمارك من إجراء المصالحة سواء كان قبل الحكم النهائي في القضية أو بعد صدور حكم نهائي تنتهي الدعوى العمومية إلا أن الأثار تختلف بإختلاف المراحل التي تنعقد فيها و على هذا الأساس سنبين آثار الإختلاف قبل صدور الحكم النهائي و بعد الحكم النهائي في القضية[1]

[1]- أحسن بوسقيعة :المنازعات الجمركية، المرجع السابق، ص287 .

1- أثار المصالحة قبل صدور الحكم النهائي للقضية:ـ

-لقد نص المشرع الجزائري في المادة 8/265 من قانون الجمارك المعدلة بموجب قانون 1998 على انه "عندما تجري المصالحة قبل صدور الحكم النهائي تنقضي الدعوى العمومية و الدعوى الجبائية " و هذا تطبيقا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة إذا كان القانون يجيزها صراحة"

و بالتالي يكون المشرع الجزائري قد طبق هذا النص فيما يخص الجرائم الجمركية حيث أعطى بالإتفاق قوة من شأنها أن تجعل حلا لكل المتابعات ، كما تسمح لطالب المصالحة بالتخلص مما كان سيلحقه من عقوبات جزائية و مالية.

-تجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري بنصه صراحة على إنقضاء الدعويين الجزائية و الجبائية بالمصالحة يكون قد وضح حدا للبس الذي كان قائما قبل تعديل قانون الجمارك لسنة1998 حيث أنه إذا كانت المصالحة التي تتم بين المخالف وإدارة الجمارك تنهي الدعوى الجبائية فلا مشكلة فيها لأن الأثر هل يمتد الى الدعوى العمومية ،أم أن المصالحة تنهي الدعوى الجبائية فحسب دون أن يمتد أثرها الى الدعوى العمومية و ذلك تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 6 قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على إنقضاء الدعوى العمومية بالمصالحة إذا كان ينص القانون على ذلك صراحة وهنا نجد أن القضاء الجزائري تردد كثيرا إلى أن أصدرت المحكمة العليا أحد قراراتها التي قضت فيه بأن (المصالحة الجمركية تؤدي إلى إنقضاء الدعوى العمومية[1]) فكان من الضروري إصدار نص في قانون الجمارك لحل هذه الوضعية إلى أن جاء تعديل1998 الذي أزال هذا اللبس كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد نص على انقضاء الدعوى الجبائية و الدعوى العمومية بالمصالحة فهو يكون قد خالف المشرع المصري الذي يجعل من أثر المصالحة يقتصد على الدعوى العمومية فقط[2] وبالتالي فلا يجوز للمحاكم أن تحكم بالبراءة لأن الحكم بالبراءة معناه أن أدلة الإدانة غير متواجدة أو غير كافية أو الفعل غير معاقب عليه، كما أن التصالح يمتد إلى الدعوى العمومية وبالتالي فلا يجوز للمحاكم أن تحكم بالبراءة لأن الحكم بالبراءة معنا أدلة لإدانة غير متواجدة أو غير كافية أو الفعل غير معاقب عليه كما أن التصالح يمتد إلى الدعوى العمومية

[1] - قرار 122072 المؤرخ في 1994/11/06عن الغرفة الجزائية .
[2]- مجدي محب حافظ ، الموسوعة الجمركية، ص430.

فقط، دون الدعوى المدنية التي يبقى الحق في إقامتها موجودا إلا إذا كان التنازل يتناول صراحة الدعويين العمومية والمدنية [1].

-كما كانت لأحكام محكمة النقض المصرية نفس الإتجاه حيث انه في العديد من قراراتها نجدها لا تنص على إنقضاء الدعوى العمومية فقط دون أن تنص على إنقضاء الدعوى المدنية و هذه القرارات أمثلة على ما تم ذكره فنجد أنه في إحدى قراراتها تنص على ما يلي: مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم 623 لسنة 1955 أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في الجرائم و في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات و يترتب عليه انقضاء الدعوى الجبائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال فالصلح يعده في حدود تطبيق القانون بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها في الدعوى الجبائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضي من المحكمة أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجبائية أما إذا كان تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه و جوبا و قف تنفيذ العقوبة الجبائية المقصى بها ، و قد كشف المشرع عن هذا النظر في قانون66 لسنة 1963 بإصدار قانون الجمارك الذي ألغى قانون 623 لسنة 1955 و لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه و فقا للقانون بإلغاء الحكم المستأنف فيه و إنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح [2]

فنجد أن هذا القرار قد تضمن في طياته عدة أحكام بعد أن أعطى تعريفا للتصالح الجمركي و بين أن أثره يكون قبل إصدار حكم نهائي أو بعد إصداره فإنه يستشف من طياته أنه بين أن التصالح في القانون المصري يقتصر على الدعوى العمومية فحسب دون أن يتطرق إطلاقا الى الدعوى المدنية.

2- بعد صدور حكم نهائي

منعا لتضارب الأراء القضائية وكذلك من أجل إعطاء السلطة القضائية حقها في الأخذ بحق المجتمع نص المشرع الجزائري في الفقرة الأخيرة من المادة 265 من قانون الجمارك على أنه " عندما تجري المصالحة بعد صدور حكم نهائي لا يترتب عليها أي أثر على العقوبات السالبة للحرية والغرامات الجزائية

---

[1]- مجدي محب حافظ ;الموسوعة الجمركية، ص434 .
[2]- مجدي محب حافظ :المرجع السابق، ص 41.

والمصاريف الأخرى " وعليه فإن أثار المصالحة في هذه الحالة تقتصر على الحكم القضائي الصادر في الدعوى الجبائية فحسب دون أن يمتد أثرها الى العقوبات السالبة للحرية أو حتى الغرامات الجزائية التي يكون قد حكم بها على طالب المصالحة إذ يتم تنفيذها دون أي وقف أو إنقضاء وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري قد رتب أثار على العقوبات التي يتعرض لها المخالف بعد أن صدر حكم نهائي في حقه و إستفاذه جميع طرق الطعن و بالتالي فيكون الأثر المترتب على إبرام التصالح في هذه الحالة وقف تنفيذ العقوبة الجزائية و جميع الأثار المترتبة على إبرام التصالح في هذه الحالة هو وقف تنفيذ العقوبة الجزائية وكافة الأثار المترتبة عنها ، و المقصود بالعقوبة الجزائية الحبس و الغرامة و التعويض فبالنسبة للحبس يتعين إمتناع تنفيذ العقوبة إذا كان المحكوم عليه لم يبدأ تنفيذها بعد ، أما إذا كان قد بدأ تنفيذها فيتعين الإفراج على المحكوم عليه فورا أما بالنسبة للغرامة يتعين الإمتناع عن تحصيلها إذا كان لم يتحصل عليها بعد أما إذا كان المحكوم عليه قد قام بتحصيلها كلها أو بعضها يتعين رد ما تم تحصيله منها إليه أما بالنسبة للتعويض إذا كان يزيد عن المبلغ المتفق عليه نتيجة إبرام التصالح فإن المحكوم عليه قد دفع مبلغ يزيد عن المقدار المتفق عليه جاز أن يسترد ما زاد عن جعل التصالح [1].

ب_دفع مقابل المصالحة :

يترتب عن المصالحة الجمركية إستيفاء إدارة الجمارك للمبلغ التي تمت عليه المصالحة ، حيث يلتزم طالب المصالحة بدفعه في الآجال المحدد لذلك و هذا لان المبلغ الذي تمت عليه المصالحة يكون غير قابل للنقاش مادام أنه لم يتجاوز مبلغ الحد الأقصى للغرامة الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك .

ج_إسترداد المحجوزات :

-يمكن لمن إستفاد من المصالحة الجمركية أن يسترجع ما تم حجزه من طرف إدارة الجمارك كضمان لتنفيذ الغرامات الجمركية وهذا بعد أن يدفع مبلغ مقابل المصلحة لأن هذا الأخير ينهي المتابعة الجزائية.

-غير أنه يجب أن يتم ا استرداد المحجوزات في الوقت المحدد لنص المادة 269 من قانون الجمارك التي جاء فيها أنه " لا يحق لأي شخص أن يقدم ضد إدارة الجمارك طلبات الإسترداد بعد مضي4 سنوات بشأن الحقوق و الرسوم ابتداء من تاريخ دفعها البضائع إبتداءا من تاريخ تسليمها له و المصاريف المترتبة عن الحراسة إبتداءا من تاريخ إنقضاء المهلة" وفي بعض التشريعات كالتشريع المصري مثالا يترتب عن

[1] مجدي محب حافظ :الموسوعة الجمركية المرجع السابق، ص436 .

المصالحة الجمركية وسائل النقل و الأشياء و المواد التي أستعملت في التهريب وجوبا ويجوز رد البضائع محل الغش فيما عدا حالة التهريب، و الحيازة بقصد الإيجار .[1]

ثانيا: أثار المصالحة بالنسبة للغير:

-الأصل أن المصالحة الجمركية تتم بين إدارة الجمارك و المخالف و بالتالي فإن الأثر يقتصر على هؤلاء الأطراف و لا يمتد الى غيرهم فلا ينتفع الغير من المصالحة كما لا يضر الغير منها[2]

1-لا ينتفع الغير بالمصالحة:

يقصد بالغير بالنسبة للمصالحة الفاعلون الأصليون و الشركاء و المسؤولون مدنيا والضامنون الأصل أن أثار المصالحة الجمركية تقتصر على المخالف الذي كان طرفا في التصالح مع إدارة الجمارك وحده و لا يمتد الى الفاعلين الآخرين الذين ا ارتكبوا نفس المخالفة، كما لا يستفيد منها شركاء المخالف الذين ارتكبوا نفس المخالفة و بالتالي فإن المتابعة الجزائية تبقى مستمرة في حقهم و هذا ما أكدته المحكمة العليا حيث نصت على أنه " حيث أنه من الثابت أن للمصالحة الجمركية أثر نسبي بحيث ينحصر أثرها في طرفيها و لا ينصرف الى الغير فلا ينتفع بها الغير ولا يضار بها.

وحيث يستفاد من القرار المطعون فيه من أوراق الدعوى أن المدعي في الطعن كان محل متابعة قضائية من أجل جنحة المشاركة في التهريب مع المتهمين ب ع ، ب ح ، ط ح ، ش ح ، د م و أثناء سير الدعوى أجرى لهؤلاء مصالحة جمركية مع إدارة الجمارك سحبت على إثرها هذه الأخيرة شكواها ضدها الأمر الذي جعل المجلس يصرح فيما يخصهم بإنقضاء الدعوى العمومية طبقا لأحكام المادة 265 من قانون الجمارك والمادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية في حين صرح بإدانة المدعي في الطعن الذي لم يجري المصالحة مع إدارة الجمارك و قضى عليه بعقوبات جزائية، و جبائية ، و أن المجلس الذي صرح في قضية الحال بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهمين الذين أبرموا المصالحة مع إدارة الجمارك دون المدعي في الطعن الذي لم تشمله المصالحة لم يخرق أي قاعدة جوهرية في الإجراءات كما أنه لم يخالف القانون[3].

---

[1] مجدي محب حافظ ،المرجع نفسه ، ص46.

[2]- أحسن بوسقيعة :المنازعات الجمركية، المرجع السابق، ص290 .

[3] - أحسن بوسقيعة،المرجع نفسه، ص291 .

2- عدم تضرر الغير من المصالحة:

-الأصل أن قاعدة أثار المصالحة تقتصر على المخالف الذي كان طرف في التصالح مع إدارة الجمارك و بالتالي فلا يضار الغير من هذا التصالح وتتم صورة هذه القاعدة في أن الإعترافات التي أدلى بها المخالف من أجل المصالحة لا يمكن أن يحتج بها على الغير وبالتالي فيمكن لكل من الفاعلين مع الغير أو الشركاء أو المسؤولين المرتشين أو الضامنين و الذين توبعوا لأجل نفس الجريمة أن ينفوا التهمة المنسوبة إليهم من طرف طالب المصالحة ، كما لا يمكن لإدارة الجمارك أن تحتج بإعتراف المتهم الذي تصالحت معه بإرتكابه لمخالفة لإثبات إذناب شركائه أو الذين إرتكبوا معه نفس المخالفة [1]فمن حق كل هؤلاء نفي الجريمة بما تيسر لهم من وسائل .

الفرع الثاني : الطعن في المصالحة الجمركية:

بعد ايداع طلب المصالحة من طرف المخالف وموافقة إدارة الجمارك والهيئات المختصة ،خول القانون لطالب المصالحة الحق في الطعن سواء الطعن السلمي أو القضائي و على هذا الأساس قسمنا هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الأول الطعن السلمي بينما نتناول في الفرع الثاني الطعن القضائي.

أولا : الطعن السلمي

-من خلال تدرج الهيئات التي يخول لها القانون إجراءا المصالحة و سلطة الهيئة الأعلى في المصالحة و حقها في التصدي و رفض المصالحة يمكن القول أنه بامكان اللجوء الى الطعن السلمي الذي يطرح من طرف طالب المصالحة و يجب أن يتعلق الطعن بشروط المصالحة حيث يمكن للطاعن أن يلتمس من الهيئة العليا تقدير الظروف و الشروط المحيطة بإرتكاب الجريمة و كذلك مساعدته في إجراء المصالحة من أجل إستفادته بأحسن قدر ممكن من التخفيضات و قبول المصالحة فيقدم الطاعن طعنه أمام الهيئة العليا بالتدريج و ذلك حسب مبلغ الحقوق و الرسوم المتهرب منها و حسب إختصاص كل هيئة[2]

ثانيا: الطعن القضائي

-في الأصل يمكن القول ان الطعن في المصالحة الجمركية يكون بسبب طلب إبطال المصالحة التي تمت بين الطرفين و لهذا يجب أن يؤسس الطعن أمام الجهات القضائية على سبب وجيه و لعل أهم هذه الأسباب التي يمكن الطعن على أساسها في قرارات المصالحة تكن في حالة ما إذا كان قرار المصالحة أو رفضها

---

[1] - الاستاذ جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الديوان الوطني للاشغال التربوية، الطبعة الاولى 2002.ص127.

[2] سليماني هنود ،المنازعات الجمركية فس ضوء التشريع والقضاء الجزائري ،2001 ، ص 114 .

صادر عن جهة غير مؤهلة قانونا و إما لسبب من أسباب نقص الأهلية أو إنعدامها أو عيوب الرضا و فيما يلي نفصل أسباب الطعن في المصالحة الجمركية

أ:الطعن بسبب عدم الإختصاص

-إذا كان قانون الجمارك في المادة 265 قد أحال تعيين أشخاص الذين يناط بهم إجراء المصالحة الى قرار وزير المالية و الذي صدر هذا القرار سنة 1999 و الذي عين الأشخاص المؤهلين لإجراء المصالحة من جانب إدارة الجمارك [1]فإن هذا التحديد يقصد منه أن يلتزم كل من بإختصاصه كما أنه ليس مجرد نيابة يمكن إقرارها من طرف الأصيل وإنما هي سلطة قانونية أصلية مخولة للموظفين المسند إليهم إجراء المصالحة و لهذا فإن أي تجاوز في الإختصاص أو عدم التقيد بحدوده القانونية يمكن أن يكون سبب للطعن بالبطلان في المصالحة الجمركية.

-غير أن المشرع لم يبين الجهة المختصة بالنظر في الطعن لتجاوز الإختصاص بالرغم من أنه طبقا للقواعد العامة يكون من إختصاص القضاء الإداري لأننا بصدد الطعن في تصرف إداري صادر عن سلطة إدارية منظمة بالإضافة إلى أن الطعن السلمي الذي سبق وان ذكرناه هو إجراء أكثر تداولا في المجال الإداري مما يجعلنا نقول أن هذا النوع من الطعن يجب أن يكون أمام المحاكم الإدارية إلا أن الواقع العملي و كذلك النصوص المكملة لقانون الجمارك لم تشير إلى إختصاص القضاء الإداري لهذا نجد أن قانون الجمارك في المادة 273 نص على إختصاص القضاء الجزائي و المدني للفصل في النزاعات وما تثيره من دفوع و لهذا فإنه من المستحسن أن يدرج المشرع الجزائري إختصاص القضاء الإداري للنظر في الطعن في الإختصاص بالنظر في المصالحة الجمركية .

ب:الطعن بسبب عيوب الرضا

إذا كان قانون الجمارك لم يتضمن نص صريح في هذا الصدد فإن الفقه يرجع قبول الطعن في المصالحة بسبب عيوب الأهلية مادام أن المصالحة تتشابه نوعا ما مع عقد الصلح المنصوص عليه في القانون المدني [2]و عليه يمكن الطعن في المصالحة التي أجراها طالب الصلح و هو في حالة إكراه و التي يريد البعض أنها تتحقق بسبب عدم وجود حل آخر غير المصالحة بإعتبار أن طالب الصلح مرغم على طلب من أجل التخلص من العقوبات القضائية التي تكون أشد قسوة من الجزاءات التي تنتج عن المصالحة ، غير أن هذا

[1] الاستاذ جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، المرجع السابق، ص124.
[2] أحسن بوسقيعة، المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام و المادة الجمركية بوجه خاص، المرجع السابق، ص160.

السبب في الحقيقة لا يعتبر حالة إكراه صالحة للطعن لأن إدارة الجمارك طرف خاص في هذه المنازعات كما أن الأصل في حل النزاعات هو اللجوء الى القضاء وأن المصالحة هي طريق تراعي فيه مصالح الجانبين بالإضافة الى أن المشرع عندما نص على المصالحة في المادة 265 من قانون الجمارك جعلها تقوم على طلب الشخص المتابع و ليس بطلب إدارة الجمارك وذلك منعا للإكراه الذي يمكن أن تفرضه على المتابعين بالغش الجمركي.

1_الغلط:

يكون الوهم الذي يصيب ذهن المتعاقد فيصور له الأمر على غير حقيقة و يدفعه الى التعاقد [1]سببا في طلب إبطال المصالحة الجمركية طبقا للقواعد العامة ، غير أنه إذا وقع الغلط في القانون لا يجوز أن يطعن في الصلح بسبب[2] ذلك و يقتصر مجال الطعن في المصالحة الجمركية بسبب الغلط في صفة الشيء الذي يراها المتعاقدان جوهرية و كذلك إذا وقع الغلط في ذات المتعاقد أو صفة من صفاته و كانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيسي للتعاقد كأن يتقدم مرتكب غش جمركي محل بضاعة محضورة طبقا لنص المادة 21 من قانون الجمارك بطلب المصالحة و يتم قبوله من طرف إدارة الجمارك المعتقدة أن البضاعة غير محضورة أو كأن تتم المصالحة على أساس أن مبلغ الحقوق و الرسوم المتهرب منها أكبر أو أقل من المبلغ الحقيقي ما لم يكن الغلط في الحساب إذ لا يمكن الطعن بموجبه و إنما يتم تصحيح الغلط مباشرة.

2_التدليس و الغبن:

لاشك أن إستعمال طرق إحتيالية من أجل دفع المتعاقد لقبول المصالحة يكون سبب للطعن فيها مادام أنها شبيهة بالعقود التي يتم طلب إبطالها بناء على التدليس فإنها تخضع هي الأخرى الى شروط الطعن بسبب التدليس فيمكن الطعن في المصالحة الجمركية إذا تبين أن طالب الصلح قد لجأ الى حيل أو خدع من أجل دفع إدارة الجمارك الى قبول التصالح معه أو تخفيض مبلغ المصالحة الذي تستند في تحديده على عدة إعتبارات يمكن أن تكون محل تدليس من طرف طالب المصالحة للإستفادة منها غير أنه لا يمكن الطعن في المصالحة بسبب الغبن و ذلك لأن لإدارة تترك دائما حرية الإختيار للمخالف في إبرام المصالحة بالشروط التي يحددها القانون[3]

3-الطعن بسبب نقص الأهلية:

---

[1] د محمد حسني، الوجيز في نظرية الإلتزام (مصادر الإلتزامات واحكامها في القانون المدني الجزائري) ، ص43 .
[2] أنظر المادة 465 قانون الجمارك جزائري .
[3] احسن بوسقيعة، المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام و المادة الجمركية بوجه خاص، المرجع السابق ، ص170.

-من الضروري أن يكون الشخص طالب المصالحة أهلا للتصرف في أمواله بإعتبار أن مبلغ المصالحة سيخرج من ذمته المالية بالإضافة الى أن المصالحة تنطوي على عدة إلتزامات و حقوق يجب أن يستفيد منها طالبو المصالحة إذا كانو قد طلبوها وذلك لعدم جواز تجزئة الصلح بسبب تضامنهم في دفع الحقوق و الرسوم و الغارمات الجمركية طبقا لنص المادة 316 من قانون جمارك.

-وخلاصة القول بالنسبة للمتابعات المترتبة عن إرتكاب الجرائم الجمركية يمكن القول أن المشرع قد خول لإدارة الجمارك طالب المصالحة ناقص الأهلية أو عديمها لا يمكن له إجراء المصالحة و يمكن التمسك بنقض الأهلية للطعن فيها إلا إذا كان طالب المصالحة قد أخفى عمدا النقص الذي يشوب أهليته و على كل فإن الاختصاص بنظر الطعون القضائية ينعقد للمحكمة التي تثبت في المسائل الجزائية طبقا للمادة 172من قانون الجمارك التي تنص على أنه " تنضر الهيئة القضائية التي تبث في القضايا الجزائية في كل المسائل الجمركية المثارة عن طريق استثنائي أما إذا كان الطعن متعلقا بدفع الحقوق و الرسوم الجمركية أو معارضة الإكراه فينعقد الاختصاص للمحاكم التي تثبت في القضايا المدنية و هذا ما تنص عليه المادة 273 قانون الجمارك بقولها " تنظر الجهة القضائية المختصة بالبث لقضايا المدنية في الاعتراضات المتعلقة بدفع الحقوق والرسوم أو استردادها ومعارضات الإكراه أو غيرها من القضايا الجمركية الأخرى التي لا تدخل في اختصاص القضاء الجزائي" وإذا تقرر بطلان المصالحة بالنسبة لطالبها يسري هذا البطلان على باقي الشركاء كل الطرق القانونية من أجل قمع الغش الجمركي و مساءلة مرتكبيه قصد تحصيل أكبر قدر من الحقوق الجمركية لصالح الخزينة العمومية معتمدة في ذلك على مجموعة من القواعد الإستثنائية التي تجمع بين الطابع الجزائي و المدني و التي تسهل تطبيق و تنفيذ الجزاءات المقررة لمرتكب الغش الجمركي[1].

حالات تطبيقية:

أ) حالة اجراء مصالحة قبل صدور حكم قضائي :

1) **معاينة المخالفة:**

بتاريخ :1998/12/06على الطريق الوطني رقم :35 وعلى الساعة الرابعة ونصف مساء ، قام أعوان فرقة الجمارك بالمالح بمعاينة سيارة من نوع قولف مسجلة تحت رقم189/13/ 1534يقودها

[1] الاستاذ جيلالي بغدادي،الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية ، المرجع السابق ،ص132 .

مالكها ، برفقة شخص أخر وبحوزتهما بضائع أجنبية مهربة تتمثل في : 12 صندوق برقوق وزن كل واحد 1كغ قدرت قيمتها : 28.800.00 دج ، وقيمة وسيلة النقل ب: 310.000.00 دج

2) **التكييف القانوني للمخالفة :**

ان الأفعال أعلاه تشكل مخالفة للتشريع الجمركي منصوص ومعاقب عليها بالمواد :

5 ف ج ، 310،274،259، 324، 328 من قانون الجمارك ، والمتمثلة في استيراد بضائع أجنبية عن طريق التهريب

3) **اجراء المصالحة :**

تقدم مرتكب المخالفة بطلب مصالحة من قابض الجمارك بعين تيموشنت بتاريخ :

1999/12/03، فقام القابض بعرض المصالحة على الأسس التالية:

ــــــــ دفع غرامة جمركية قدرها 4 مرات قيمة البضاعة أي :

00، 28.800 × 4 = 115.200,00دج

ــــــــ دفع غرامة جمركية قدرها 25% من قيمة وسيلة النقل أي :

310.000,00دج ÷ 4 = 77.500,00 دج

المجموع : 192.700,00دج

ــــــــ التخلي عن البضائع محل الغش

ــــــــ استرجاع وسيلة النقل ــ

ــــــــ عدم متابعة المتهم أمام القضاء

وقد قام المعني بالأمر بالدفع المبلغ المحدد من طرف الادارة حسب وصل رقم : 98/760 بتاريخ : 1998/12/13

❖ **المصادقة على المصالحة**

قام السيد رئيس مفتشية أقسام الجرائم بعين تيموشنت بالمصادقة على هذه المصالحة بموجب مقرر مصادقة رقم : 98/443،المؤرخ في : 1998/12/13

ب) حالة اجراء المصالحة بعد احالتها على القضاء :

1ــــــ معاينة المخالفة :

بتاريخ :1994/06/14، وعلى الساعة السادسة صباحا ، على الطريق الوطني رقم : 02الرابط بين حاسي الغلة والمالح ، قام أعوان فرقة الدرك الوطني بالمالح بمعاينة سيارة الأجرة كان على متنها المدعوين : موري صالح وبن عدة امحمد وبحوزتهما بضائع أجنبية مهربة تتمثل في :

ــــــــ 77زوج نعال

ــــــــ 42 تبان للرجال

ــــــــ 310 بدلة للأطفال

ــــــــ 08 زوج حذاء رياضي للأطفال

تقدر قيمتها ب: 54.300,00دج

اثر ذلك قام أعوان الأمن الفرقة المذكورة بتحرير محضر رقم : 340 ، الذي سلم الى قابض الجمارك بعين تيموشنت رفقة البضائع المحجوزة ــ

2ـــــ) التكييف القانوني للمخالفة :

ان الأفعال المذكورة أعلاه تمثل مخالفة لقانون الجمارك المنصوص والمعاقب عليها بالمواد :

5 ف ج ، 259 ،274، 310، 324، 326 من قانون الجمارك ، والمتمثلة في جنحة من الدرجة الثانية هي : استيراد بضائع أجنبية عن طريق التهريب

3) الاجراءات القانونية :

قامت قباضة الجمارك بعين تيموشنت بإيداع شكوى لدى وكيل الجمهورية بمحكمة عين تموشنت تحت رقم : 2566 بتاريخ : 1995/12/18

تم جدولة القضية لجلسة يوم : 1996/06/03 ، وقد حكمت المحكمة غيابيا اتجاه المتهم وحضوريا للإدارة مايلي :

1ـــــ في الدعوى الجزائية :

06 أشهر حبس نافذة

2ــــ في الدعوى المدنية:

الموافقة على طلبات الادارة أي:

- مصادرة البضاعة محل الغش
- غرامة جمركية قدرها مرتين قيمة البضاعة أي : 108.600,00دج

ــــــــ قام المتهمان بمعارضة الحكم المذكور أنفا بتاريخ 1998/10/10

ـــــــــ بتاريخ 1998/10/14تقدم المتهمان بطلب المصالحة كتابيا الى السيد قابض الجمارك بعين تموشنت ، الذي وافق على الطلب وعروض المصالحة ـــ

ـــــــــــــ في نفس اليوم تم اجراء مصالحة مؤقتة على الأسس التالية :

- التخلي عن البضائع محل الغش
- دفع غرامة جمركية قدرها مرة واحدة قيمة البضاعة
- سحب شكوى ادارة الجمارك

وقد تم دفع المبلغ المتفق عليه أي : 54.300دج بتاريخ 1998/10/14 مقابل وصل رقم 98/657

ـــــــــــــ بتاريخ 1998/10/25، قام السيد رئيس مفتشية الأقسام بعين تموشنت بالمصادقة على المصالحة المذكورة بموجب مقرر رقم 98/405

ـــــــــــــ بتاريخ 1999/01/09 وأثناء جلسة حضورية للطرفين بمحكمة عين تموشنت تم تقديم سحب شكوى ادارة الجمارك ، وبالتالي انقضاء الدعوى الجبائية والعمومية.

المبحث الثاني : مدى فعالية المصالحة الجمركية

إذا كنا في البداية أثناء تفكيرنا في المصالحة الجمركية كموضوع مذكرة تخرج أردناها دراسة عملية بحثة ترتكز أساساً على إحصاء الجرائم الجمركية التي نجحت المصالحة في تسويتها سواء في المرحلة الإدارية أمام إدارة الجمارك، أو في المرحلة القضائية بعد إخطار السلطات القضائية بالمخالفة قبل أو بعد صدور حكم قضائي نهائي، إلاّ أنه في واقع الأمر وأثناء بحثنا إصطدمنا بحقيقتين :

-الجهل التام لإجراءات المصالحة الجمركية من طرف قضاتنا وكأنه نظام من وضع إدارة الجمارك وابتكارها وليس للقانون دخل فيه، إلاّ أنه في رأينا حتى يتمكن القاضي من تطبيق القانون المفروض أن يكون على دراية به، وهكذا جاء تبرير القضاة لعدم الإهتمام بنظام المصالحة الجمركية كون أن عملية المصالحة وإجراءاتها تقنية بحثة تتم على مستوى إدارة الجمارك وهي من إختصاصها – متجاهلين بذلك المصالحة التي تتم أثناء المتابعة القضائية أو حتى بعد صدور الحكم النهائي – وأنها إجراءات عملية أكثر منها قانونية وهذا ما يفسر قلة الكتابات والمراجع حول الموضوع .

عدم دقة الإحصائيات على مستوى الجمارك الجزائرية، فنحن لم نصل بعد إلى درجة التحكم في معطياتنا وإحصائها سواء على مستوى المديرية العامة للجمارك أو المديريات والأقسام المحلية ، وإن كنا تحصلنا على إحصائيات غير رسمية .

- كذلك سجلنا عدم التنسيق بين إدارة الجمارك والقضاء ذلك أنه هناك نوع من الحذر في تعامل الجمارك مع القاضي، وقوبلت طلباتنا في الحصول على بعض المذكرات الداخلية والتعليمات الصادرة عن المدير العام للجمارك بالرفض بحجة السر المهني وأن كنا توصلنا للحصول على فحواها لتدعيم بحثنا عملياً .

وللإجابة على هاتين الحقيقتين أردنا من خلال هذا المبحث إبراز حقيقة ثالثة هي أن موضوع المصالحة الجمركية ليس موضوع خاص بإدارة الجمارك وابتكارها مادامت المصالحة منظمة بموجب

نصوص قانونية، وأنه إذا اتجهنا إلى القانون المقارن لوجدنا العديد من المراجع القانونية حول الموضوع .

كذلك وحتى وإن كان الكثير يجهل ذلك فإنه على مستوى فقهنا وقضائنا [1] هناك من إهتم بالموضوع وكرس له دراسة خاصة تتناوله بالبحث والتحليل، مساهمة منهم في إثراء المكتبة القانونية بدراسات في الموضوع – وذلك على قلتهم كما حاولنا تسليط الضوء على العقبات العملية التي طرحها المسؤولين القائمين على المصالحة على مستوى الجمارك الجزائرية، والتي يرون أنها تعرقل من فعالية المصالحة كنظام لتسوية المنازعات الجمركية هذا الأخير الذي أثبت فعاليته ونجاعته لدى العديد من الدول التي تبنت هذا النظام، وهذا ماتناولناه في مطلبين الأول المصالحة الجمركية كإجراء ساهم في حل النزاعات، والثاني ضوابط المصالحة الجمركية.

<u>المطلب الأول</u> : المصالحة الجمركية كإجراء ساهم في حل النزاعات

ان المصالحة الجمركية كنظام قد توصل إلى إثبات فعاليته في تسوية المنازعات الجمركية خاصة إذا ما علمنا أن حوالي 90% من المنازعات الجمركية في فرنسا تسوى عن طريق المصالحة هذه الفعالية التي تبرز من خلال أهمية المصالحة (الفرع الأول) .

هذا النظام في الجزائر يحتاج إلى تفعيل وهنا نستشهد بما ذكره الدكتور ' أحسن بوسقيعة ' عند عرضه لمبررات عدم تبني الجزائر لنظام المصالحة الجمركية [2] ذلك أنه أضاف إلى الأسباب السياسية الإيديولوجية والأسباب التقنية القانونية والتي تمثل الأسباب الموضوعية، مبررات أخرى شخصية وذاتية يتمثل في { ... وقد نضيف إلى هذه الأسباب الموضوعية، سبباً آخر ذاتياً مرده إلى الأوهام وعدم الفهم أكثر منه إلى الحقيقة والواقع هذا السبب هو انعدام الثقة والحذر } .

ونحن نتفق مع الدكتور إذ أنه من خلال دراستنا العملية نؤكد أنه نجاح السياسة التشريعية للمصالحة في المادة الجمركية مرهون بالنتائج المتحصل عليها من إجراء تطبيقاتها، ذلك أنه يتعين متابعة هذه العملية ومسايرتها ميدانياً بما يضمن بلوغ الهدف من هذه النصوص التشريعية والتنظيمية ولن يتأتى ذلك إلاّ بتوسيع وتدعيم دائرة البحث والدراسة والتحليل بهدف إستيفاء الحلول المناسبة لكل مايقف

---

[1] د.احسن بوسقيعة ، المصالحة الجمركية ، المجلة القضائية ، عند قسم المستندات والنشر للمحكمة العليا ، العدد الرابع ،1993، ص31.

[2] د أحسن بوسقيعة،المرجع نفسه، ص41.

حائلاً وبلوغ الأهداف المنشودة لذلك حاولنا من خلال هذا المطلب الوقوف لأهمية المصالحة في الفرع الأول ،وفي_الفرع الثاني الحاجة الى تفعيل نظام المصالحة ميدانيا .

الفرع الأول : أهمية المصالحة

لعل أهم ماسعى إليه القائمين على إصلاح العدالة هو إيجاد سبل وكيفيات من أجل التقليص ن الإجراءات القضائية وتعقيدها، ولا أحد منا ينكر أن هناك تطور ملحوظ على مستوى محاكمنا ومجالسنا القضائية في آجال دراسة القضايا وصدور الأحكام والقرارات القضائية ،إلاّ أنه يبقى عدد القضايا خاصة في المجال الجزائي يتزايد بإستمرار مما يحد من قدرة قضاتنا في تصفية الملفات – على كثرتها – في حينها خاصة أمام المشاكل التي يعانون منها .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن أغلب الدول اليوم توصلت إلى قناعة تتمثل في أن العقاب لم يعد يلعب دوره في الردع ودليل إستمرار إرتكاب المجرمين لنفس الجرائم رغم توقيع عقوبات صارمة عليهم، ولذلك توجهت هذه الدول إلى إيجاد بدائل للعقاب من جهة تحقق الهدف منه ومن جهة أخرى تحاول الإختصار من الإجراءات المطولة وهكذا ظهرت نظم كثيرة تعالج هذه المسألة أهمها، نظام التحول عن الإجراءات الجزائية، نظام المساومة على الإعتراف ونظام الأمر الجزائي [1] ورغم ما لهذه الأنظمة من مزايا في تفادي طول الإجراءات وتعقيدها وتحقيق الهدف من العقاب والمتمثل في الردع إلا أنه تبقى المصالحة هي أنجع سبيل لتفادي طول الإجراءات وتعقيدها وما يترتب عن ذلك من بطء في الفصل في القضايا وتراخي صدور الأحكام وتنفيذ العقوبات بعد مرور وقت طويل منذ ارتكاب الجريمة – هذا في أحسن الأحوال – إن لم تعد القضية مرة أخرى لتعرض على القضاء من أجل البث في إشكالات التنفيذ المتعلقة بالحكم الصادر فيها ومرد ذلك يرجع إلى الحيل التي أصبح يلجأ إليها المحكوم عليهم للتهرب من التنفيذ عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وضوح ودقة مناطيق الأحكام في بعض الأحيان ونظراً لما تتميز به المنازعات الجمركية من خصوصية وأحكام متميزة تخرجها عن نطاق قواعد وأحكام القانون العام وأضفى عليها طابع مميز توصف به أنها تشكل قانون عقوبات خاص،[2] وذلك لما تتمتع به إدارة الجمارك من صلاحيات وسلطات واسعة في الأخذ بنية

[1] الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة، المرجع السابق، ص 46، 47 .
[2] الدكتور أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية، الطبعة الثانية، 2001، ص 11 .

المخالف عند المساءلة وتقدير الجزاء الذي يكون عادة من اختصاص القضاء وحده ،[1] بالإضافة إلى كون القاضي لا يتحكم بصورة جيدة في الإجراءات الجمركية فبقي المجال الجمركي بعيد عن اهتمام القضاة عندنا وأصبح يخضع في بعض الحالات لإرادة إدارة الجمارك في توجيه القضية وتأجيلاتها وحتى في كيفية الفصل فيها [2]،ومن هذا يتبين أن المصالحة هي الوسيلة المثلى لتسوية المنازعات الجمركية في جميع مراحلها، فعقد المصالحة في أية مرحلة سيوفر على إدارة الجمارك الكثير من الجهد والوقت في تحصيل حقوق الخزينة .

وفي هذا الإطار أكد لنا مدير المنازعات على مستوى المديرية العامة للجمارك أنه لايمكن القول أبداً أن المصالحة كاللجوء للقضاء مادام الهدف النهائي هو تحصيل إدارة الجمارك للحقوق والرسوم المستحقة قانوناً، ذلك أنه في الفترة الأخيرة وإن كانت إدارة الجمارك حصلت على أحكام قضائية في مواجهة المخالفين – المرتكبين لجرائم جمركية – تلزمهم بتسديد الغرامات المالية المستحقة إلاّ أنه يبقى أمام إدارة الجمارك مواجهة مشاكل التنفيذ التي تشكل نفق آخر فإذا كان صدور حكم قضائي يحتاج إلى سنة فإن تنفيذه يحتاج إلى سنتين أخرتين .

أما بالنسبة لتخفيف العبء على القضاء وإن كان لقضاتنا وجهة نظر خاصة في هذا المجال، فإذا كان الأصل أن المصالحة الجمركية تتم والقضية على مستوى إدارة الجمارك وعلى إثر معاينة المخالفة الجمركية وفقاً للإجراءات والشروط التي تعرضنا لها سابقاً فإن نص المادة (265) من القانون الجمارك أجاز المصالحة والقضية أمام الجهة القضائية المختصة بل وذهب أبعد من ذلك حيث أجازها حتى بعد صدور حكم نهائي كما سبق توضيحه .

فبالنسبة لقضاتنا يرون أن المصالحة الجمركية لا يكون لها الدور الفعال في تخفيف العبء على القضاء إلاّ إذا تمت أمام إدارة الجمارك وسويت بذلك المنازعات الجمركية ودياً على مستوى المرحلة الإدارية ودون إخطار الجهة القضائية بها، لأنه إذا عرضت المنازعة الجمركية على القضاء حينها إذا تمت المصالحة لايكون لها دور في تخفيف حجم القضايا الجمركية المعروضة على القضاء مادامت أن هذه القضية ستجدول ويقوم القاضي بدراستها ويفصل فيها بحكم، ويضيف قضاتنا أنه مادام ملزم

[1] الأستاذ عمر وجبارة شوقي، مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الاجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، المحكمة العليا، قسم الوثائق، الجزء الثاني، ص 47 .

[2] Mr. Zaalani A, les particularités du droit pénal douanier, thèse de doctorat 1997-1998.

بالفصل في القضية بحكم فسواء كان الحكم بإدانة المخالف أو بإنقضاء الدعوى العمومية في حقه فهو ملف أو قضية تزيد من حجم القضايا التي تعرض على القضاء سواء أنتهت بمصالحة أو غيرها فأين التخفيف على القضاء هنا ؟ خاصة وأن القضاة مطالبين اليوم بالفصل في القضايا في إطار ما أسمي" بأحسن الآجال " مع صرامة الإحصائيات التي تقيم نشاط القاضي مقارنة بسرعة فصله في القضايا هذه الإحصائيات التي لم تعد سنوية وشهرية فحسب بل أصبحت أسبوعية .

وإذا كان لهذا الرأي ما يبرره مادام القاضي ملزم بإخراج ملفاته والفصل فيها في أحسن الآجال بغض النظر عن نوعية المنازعات التي تعرض عليه وأهميتها .

إلاّ أننا نرى أن هذا الرأي يجانب الصواب لأنه ينبغي أن يكون هدف القاضي بإعتباره يطبق القانون ويحمي حقوق الأفراد والمؤسسات هو تسوية النزاع بأية وسيلة كانت حكم قضـــائي أو مصالحـــة بين الأطـــراف أو غيرها، بالإضافة أن الهدف من المنازعة الجمركية – غالباً – هو تحصيل حقوق الخزينة التي هي أموال عامة تحصيلها يجب أن يكون إنشغال الجميع وليس لإدارة الجمارك فحسب، خاصة أن صدور حكم قضائي يلزم المخالف بأداء الحقوق والغرامـــات المالية المقـــررة قانونـــــاً لا يـــؤدي دائمـــاً إلى ذالك كما سبق توضيحه، لذلك نرى أن المصالحة وفي أية مرحلة تمت فيها تكون الوسيلة الأنجع في تحصيل إدارة الجمارك للحقوق المقررة على المخالف وهذا ما أكده القائمين على المصالحة على مستوى الجمارك بكون التحصيل عن طريق المصالحة يكون أسرع بالمقارنة مع التحصيل بعد صدور حكم قضائي لأنه في هذه الحالة الأخيرة عادة ماتلجأ الإدارة إلى تقسيط مبالغ الغرامات المالية المقررة على المخالف على دفعات، وذلك وفق جدول أو برنامج يشترك في إعداده الطرفان يحدد فيه مبلغ كل دفعة بالإضافة إلى الجدول الزمني لهذه الأقساط .

وإن كان هذا بالنسبة للمبررات العملية التي تؤكد على فعالية المصالحة، فإنه هناك إعتبارات إقتصادية تجعلنا نشجع من إجراء المصالحة في المادة الجمركية.

<u>أولا</u> : المصالحة الجمركية حتمية تفرضها إعتبارات إقتصادية

إن الحفاظ على التوازن الإقتصادي لبلد ما يفرض حتماً العمل بقواعد حازمة وتطبيق عقوبات ردعية صارمة، إلاّ أن استيفاء حقوق وأموال الخزينة يجعل الهدف ليس مجرد إكتشاف المخالفات وقمعها بل يتعداه لمحاولة إيجاد سبل لتحصيل حقوق الدولة ولعل تداعيات التوجه الإقتصادي الذي عرفته الجزائر بإنفتاحها على السوق الدولية واقتران ذلك بتعديل قانون الجمارك بموجب قانون رقم 10/98 المؤرخ

في 1998/08/22 بما يستجيب والإعتبارات الراهنة للسياسة الإقتصادية للدولة، جعلت إدارة الجمارك كواجهة تعكس مدى إمكانية مواكبة مختلف الرهانات والتحولات، هذه السياسة التي تهدف إلى تنمية الموارد المالية والتي تشكل أحد الوظائف الأساسية للإدارات المالية ومن ثم فلا غرابة أن يحتل تأمين تحصيل الموارد المالية صدارة إهتمامها والثابت أن المصالحة من الوسائل التي تضمن بلوغ هذا الهدف لما تحققه من تخفيف العبء المالي على الدولة ونجاعة في تحصيل مواردها .

ثانيا: تخفيف العبء المالي على الدولة : إذا كان المتقاضون يشكون عادة من بطء الإجراءات وتعقيدها، فإنهم يطرحون كذلك مسألة المصاريف القضائية والنفقات المرتبطة بها التي تثقل كاهل المتقاضي، ورغم أن إدارة الجمارك – كمقتضي – بصفتها ممثلة للدولة معفاة بموجب المادتين (278) (279) من قانون الجمارك من المصاريف القضائية كباقي الادارات العمومية الأخرى , إلاّ أن لجوء إدارة الجمارك إلى القضاء يرتب نفقات تتحملها الخزينة سواء عند مباشرة الدعوى آو أثناء سيرها أو عند تنفيذ الأحكام و القرارات القضائية , فضلا عن أتعاب المحامين عند الطعن بالنقص [1] و إن كانت هذه المصاريف و الأتعاب يحكم بها على المخالف في حالة الإدانة , إلا أن الحكـــم لا يضمـــن لإدارة الجمـــارك إمكانية استيفاء حقوقها المالية و يبقى ذلك مرهونا بمدى عسر أو يسر المخالف , هذا ما يجعل إدارة الجمارك لا تستوف حقوقها في آجال مقبولة إلا في حالات نادرة عند ما يتعلق الأمر بجرائم جمركية عقوبتها المالية بسيطة نوعا ما و مما لا شك فيه أن المصالحة تحقق تخفيف العبء على الموارد المالية للدولة فتختصر الوقت و الجهد و النفقـــات للأجهـــزة القضائية و التنفيذية مما يمكن أن تستفيد منها هذه الأجهزة , كما تسمح المصالحة لإدارة الجمارك بالإستغلال الأمثل لمواردها البشرية فتركز نشاطات ومجهودات أعوانها على مهام أخرى .

بالإكراه إذ بإمكانها أن تصدر أوامر بالإكراه قصد تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات المالية والمبالغ الأخرى المستحقة لها طبقاً لنص المادة (262) من قانون الجمارك وهذا كله لم يجعل إدارة الجمارك بمنأى عن المشاكل التي يتخبط فيها المتقاضي من بطء في الفصل إلى عدم تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية .

مما جعل إدارة الجمارك تؤكد أن نسبة تحصيلها للحقوق والرسوم لايتجاوز 50% خاصة بعد تخلي إدارة الجمارك على طريقة الدفع على أقساط من قبل المخالف في المصالحة التي تتم على مستوى

[1] المادة (505) قانون الإجراءات الجزائية، وهو أن تكون عريضة الطعن صادرة عن محامي مقبول لدى المحكمة العليا.

إدارة الجمارك وهذا بعد ومن ثم جعل إدارة الجمارك طرف ممتاز في الدعوى القضائية تتمتع بوسائل غير مألوفة [1] في القانون الخاص يضمن لها تحصيل الحقوق والرسوم .

ثالثا: النجاعة في تحصيل موارد الدولة :

وهنا يثور مشكل عدم تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية المختصة والقاضية بإلزام المخالف بدفع ماعليه من حقوق لإدارة الجمارك ،والمشاكل التي طرحها هذا الإجراء حيث أصبح المخالف يدفع القسط الأول وما أن يضمن تسوية المخالفة على المستوى الإداري حتى يصبح يتهرب من دفع باقي الأقساط مما جعل إدارة الجمارك لا تلجأ لهذه الطريقة – دفع مبالغ الغرامات المالية المستحقة على شكل أقساط – إلاّ في حالة المصالحة التي تتم بعد صدور حكم نهائي .

كذلك نبرز من جهة أخرى أن جل المخالفات الجمركية هي إعتداءات على المال العام وقد جعل المشرع إدارة الجمارك وحدها صاحبة الدعوى الجبائية التي تصدق خصوصاً إلى تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المتملص من دفعها طبقاً لنص المادة (1/259) من قانون الجمارك [2] وبذلك تمارس إدارة الجمارك الدعوى الجبائية أمام المحاكم الجزائية وتكون طرف في جميع الدعاوي – بل طرف ممتاز – التي تقام بناء على طلبها وإما تلقائياً ولصالحها .

ولهذا فإن إدارة الجمارك يجب أن تكون في مستوى الصلاحيات والسلطات الواسعة المخولة لها والتي تتجاوز في بعض الأحيان سلطات القاضي، فإن رأت أن لجوؤها للقضاء لا يحقق غايتها في تحصيل الحقوق والرسوم المقررة قانوناً فإنه يكون من واجبها اللجوء للمصالحة لتحصيل المبالغ المتصالح عليها بسرعة وبأقل تكلفة .

ومن خلال ماتقدم وبعدما أبرزنا الأهمية العملية والإقتصادية للمصالحة، في المادة الجمركية فإنه يتعين علينا أن نعطي أهمية أوسع لهذا النظام عندنا وأن تفعيل المصالحة على مستوى إدارة الجمارك الجزائرية أصبح ضرورة لامناص منها خاصة بعد أن أثبت الطريق القضائي عجزه في تسوية المنازعات الجمركية المطروحة عليه في آجال مقبولة .

<u>الفرع الثاني</u> : الحاجة الى تفعيل نظام المصالحة ميدانيا

---

[1] الأستاذ عمرو شوقي، جبارة مقال الإقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الإجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، المحكمة العليا قسم الوثائق، 2002، ص 47 .

[2] د. أحسن بوسقيعة، مقال الطبيعة القانونية للدعوى الجبائية في القانون الجزائري والمقارن، مجلة قضائية، العدد الثاني، 1994، ص 293.

وننطلق من هنا { المصالحة الجمركية لم تعد مجرد وسيلة إدارية لفض النزاعات الجمركية بل أصبحت مطلباً قضائياً وضرورة إجتماعية وغاية إقتصادية لما تعود به من فوائد سواء على المستوى القضائي أو على المستوى الإجتماعي والإقتصادي } [1] .

وفي نفس السياق جاء تعديل قانون الجمارك في 1998 وعمل على إسقاط الطابوهات التي طبعت التشريع الجمركي الذي تميز بلاءاته الثلاثة وهي لا يجوز مسامحة المخالف على نيته، ولا يجوز التخفيض من الجزاءات الجبائية ولا يجوز مناقشة المحاضر الجمركي بخصوص المعاينة المادية ومع سقوط اللائين (1) و (2) بتعديل نص المادة (281) من قانون الجمارك وإلغاء نص المادة (282) من قانون الجمارك والتي أصبح بموجبها يسمح للقضاة الأخذ بالظروف المخففة ولو بصفة رمزية بدأت تزول أكبر العقبات أمام تحديث قانون الجمارك، وبوجه عام فإن إصلاح التشريع الجمركي الذي لا يستجيب لمطلبين أساسين وهما حماية الإقتصاد الوطني والحفاظ على الحقوق والحريات الفردية يكون معلولاً وإن كان التوفيق بين المطلبين ليس بالأمر الهين خاصة في بلد مثل الجزائر يتميز إقتصاده بتبعية شبه كلية للخارج مما يعقد الأمر ويجعل حل المعادلة صعب ويبدوا وأن المشرع قد وضع المطلبين المذكورين نصب عينيه عند تعديله لقانون الجمارك في 98 لما أدخله من تعديلات على العديد من الأحكام بما فيها الأحكام التي تتعلق بالمصالحة الجمركية وذلك بتعديله لنص المادة (265) من قانون الجمارك، هذه القناعة التي في رأينا بدأ يحيد عنها المشرع الجزائري خاصة في الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب – وذلك بإستثناءه لجرائم التهريب من إجراءات المصالحة – ذلك أنه في نظرنا إذا كانت المصالحة الجمركية كنص قانوني (قانون الجمارك بالإضافة إلى النص واللوائح التنظيمية) موجودة فالأمر يستدعي تفعيلها وجعلها القاعدة وليست الإستثناء، وهذا لن يتأتى إلاّ بإقتناع جميع الأطراف وخاصة القائمين عليها بضرورتها – في تسوية المنازعات الجمركية وبالتالي في تحصيل حقوق الخزينة – والتي سبق وأن وضحناها وبذلك يجب أن نكرس قاعدة اللجوء إلى القضاء هو الإستثناء تطبيقاً للمقولة ،[1] إلاّ أنه لاحظنا في العشرية الأخيرة ولأسباب مرتبطة بالسياق الظرفي أصبح اللجوء بكثرة إلى طريق القضاء وأثر تكديس الملفات بالمحاكم سلباً على مصالح الخزينة، إلاّ أن تطور المبادلات سيقلب توازن المعاقل العتيقة المشيـــدة في ظل سياسة حمائية باعثة

[1] د. أحسن بوسقيعة، مقال المصالحة الجمركية، مجلة قضائية، العدد الرابع، 1993، ص 315 .

على الدخول في مجابهات عقيمة [1]، إلاّ أننا نرى أن السيـــاق الإقتصادي في الجزائر قد تغير وبالتالي فإن الإصلاحات التي أدخلت أو التي سيتم إدخالها يجب أن تساير هذا التغير لاعتبارات أهمها تغير الذهنيات والممارسات العتيقة لفائدة ترقية قواعد السوق، وإذا كان هذا رأي المسئولين على مستوى الجمارك الجزائرية، فإنه هناك رأي القائمين على السياسة التشريعية [2] وهو ضرورة إعطاء المصالحة في المادة الجمركية أبعاد تتماشى والتوجه الإقتصادي لبلادنا هذا من جهة وما يحفظ حقوق وأموال الخزينة من جهة ثانية وهذا من خلال ما يلي :

{ فيما يخص التصالح مع المستوردين أو المصدرين في إطار القضاء على بعض المشاكل للسماح للسلع بالدخول إلى البلاد أو الخروج منها، والمصالحة لم تكن ضغطاً ولكن هي التي سمحت بالقضاء على مشاكل تجميد السلع في الموانئ، كماسمحت من خلال المفاوضات بين مصالح الجمارك والمستوردين بتحديد القيمة التي تكون سبب النزاعات في كثير من الأحيان وعموماً عندما تكون المصالحة فإننا نجد الحل النهائي للمشاكل المطروحة } .

وإن كان تدخل هذا النائب حول المصالحة الجمركية جاء بعيداً عن التحديد القانوني الدقيق لإجراءاتها وأهدافها إلاّ أنه يلخص الكثير من الحقائق التي وقفنا عليها على مستوى إدارة الجمارك، حيث أكدوا أن البضائع كانت تبقى بالأشهر إن لم نقل لسنوات داخل الحاويات في الموانئ، بإنتظار أن يفصل القضاء وفي الأخير بعد الحصول على الحكم القضائي غالباً ما تكون البضائع التي تساوي الملايين قد تعرضت للتلف، الشيء الذي لا يخدم لا صاحب البضاعة ولا إدارة الجمارك وكان يمكن تفادي كل ذلك باللجوء للمصالحة، لأنه لا نتصور الجريمة الجمركية يرتكبها المخالف البسيط فقط الذي لا يفقه في الإجراءات الجمركية شيئاً وإنما هناك جرائم جمركية ترتكب من قبل متعاملين إقتصاديين على إدراك تام بكافة الإجراءات الجمركية ومن ثم ينبغي أن يكون لدى هؤلاء ثقافة التصالح لحصول كل طرف على حقه بدل التعنت في المواقف والذي يكون نتائجه ليست في صالح المخالف، لأنه كما أكد لنا المسئولين القائمين على إجراءات المصالحة على مستوى إدارة الجمارك أن هذه الأخيرة طال الأمد أم قصر ستحصل على حقوقها .

---

[1] الأستاذ جبارة عمرو شوقي، مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الاجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، 2002، ص 47 .

[2] محضر جلسة مناقشة مشروع قانون رقم: 10/98 المتضمن قانون الجمارك على إثر اجتماع نواب مجلس الأمة .

إلاّ أنه من وجهة نظرنا على الأقل لا بد أن يتخلى مسئولينا على مستوى إدارة الجمارك على فكرة الخاسر الوحيد في كل الأحوال هو المخالف وينبغي أن يكون لنا وعي أكبر بأهمية الوقت الذي يلعب دور حاسم في خيارتنا الإقتصادية أمام عالم اقتصادي يتغير من ساعة لأخرى بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتحلى القائمين على المصالحة بنظرة إيجابية لهذه الأخيرة والتخلي على المعيار الذاتي في التعامل مع الملفات وجعل المصلحة العامة – تحصيل حقوق الخزينة – هي الهدف الأسمى، لأنه لا يمكن تصور أن ينتظر المخالف لأشهر قبل إيداع طلب المصالحة وينتظر أشهر أخرى للحصول على رد لطلبه بالقبول أو الرفض وفي بعض الأحيان فإن إدارة الجمارك لاترد على الطلب .

ولعل ما إستغربناه ربما نتيجة عدم إدراكنا بعد للإجراءات الجمركية وأهدافها بصفة جيدة ؟ هو كيف أنه طلبات مصالحة تتوفر على جميع الشروط القانونية واستوفى فيها المخالف جميع الإجراءات المقررة ولا تحظى بالموافقة لإعتبارات أكدوا لنا أنها عملية بحتة وكذا هناك اقتراح في جعل بدل المصالحة يدفع على أقساط حتى على مستوى إدارة الجمارك لتمكين المخالف من الدفع على مراحل وتشجيع المصالحة .

وإن كان هناك من يتساءل [1] هل لمصطلح المصالحة من معنى في ظل تنظيم يصف من يتصالح مع إدارة الجمارك بوصف المتهم ويشترط الإقرار بالمخالفة المرتكبة ويسمح للإدارة بفرض مقابل تسوية بإرادتها المنفردة ؟ وأمام تنظيم تجسيد المصالحة في شكل قرار بدل محضر مصالحة وأمام أحكام لا تترك مجال آخر للخيار أمام الطرف الآخر غير الانصياع لقرار الإدارة وذلك بتشديد الخناق على القضاء عن طريق تجريد القاضي من سلطته التقديرية في الإثبات والعقاب .

لذلك سوف نحاول من خلال المطلب الثاني التطرق لهذه العوائق العملية التي طرحها المسئولين القائمين على إجراءات المصالحة والتي جعلوا منها حاجز يحول دون تحقيق المصالحة للأهداف المتوخاة منها، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق لموقف قضاءنا باعتباره حامي للحقوق والحريات الفردية .

والواقع أنه إضافة على ما سبق ذكره فإننا لا تتصور أي معنى للمصالحة إذا لم توضع ضوابط تحكم الإدارة في تعاملها مع من يتصالح معها وإلاّ تحولت عن مقصدها الأول المتمثل في التخفيف عن

[1] د. أحسن بوسقيعة، المصالحة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، ص 285، 286 .

القضاء ليصبح قضاءاً موازياً مع ماقد يترتب عن هذا الإنحراف من إنزلاقات خطيرة تنعكس آثارها سلباً على إدارة الجمارك بالدرجة الأولى .

وهذا ما يفسر تخوف بعض مسئولي إدارة الجمارك من الصلاحيات الجديدة المخولة لهم في إطار المصالحة [1] .

وأمام هذه التساؤلات التي تطرح على مستوى التنظيم القانوني للمصالحة تطرقت إدارة الجمارك إلى عقبات عملية وميدانية بعيدة عن التصور النظري للنص القانوني هذا الأخير الذي يحاكي في تنظيمه التنظيم القانوني للمصالحة في دول متطورة تجاوزتنا في هذا المجال بكثير

المطلب الثاني : ضوابط المصالحة الجمركية

من أجل نجاح نظام المصالحة وتكريسه ميدانيا وتحقيق الغاية المرجوة منه وجب علينا تتبعه ميدانيا،والهدف من المتابعة هو كشف العوائق التي تأثر عليه وهذا من أجل إنجاحه ،وان كان العكس فنكون أمام زيادة العبئ على مرفق القضاء وتأخر تحصيل الحقوق والرسوم لادارة الجمارك وهذا هو الأساس لتبني نظام المصالحة فقد تطرقنا الى العوارض في الفرع الأول ،والى مكانة القضاء في الفرع الثاني .

الفرع الأول : عوارض المصالحة الجمركية

أن النص القانوني الجيد هو ذلك النص الذي نجد أثره تطبيقيا، فإننا طرحنا انشغالنا هذا على القائمين على تكريس المصالحة في المادة الجمركية ميدانياً،فمن الجانب النظري نرى أن المصالحة نظمت بنظام محكم وهذا ناتج عن ماتوصلت اليه التشريعات السابقة، إلاّ أنه على المستوى الميداني فإن

[1] ملتقى القضاء الجمركي، الجزائر يوما 28 و1993/12/29 عبر بعض مسؤولي إدارة الجمارك – المديرين الجهوين للجمارك - عن تخوفهم من الصلاحيات الجديدة المخولة .

المصالحة الجمركية عندنا لم تحقق الهدف المرجو منها وبقيت مشاركتها في تسوية المنازعات الجمركية ضئيلة مقارنة مع بلدان غربية كفرنسا أو حتى مجاورة كتونس والمغرب.

وهل يصلح القول في هذا المجال الذي جاء به البعض[1] " الحرص على تجنب محاكاة الدول المنظمة تنظيماً محكماً " وفي هذا الصدد حاولنا التطرق الى العقبات التي تحول دون تحقيق المصالحة لأهدافها متطرقين لرأيهم في جاء به الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب ومدى تأثيره على المصالحة .

في البداية علينا أن نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى : وهي الولايات الحدودية، كتبسة، أدرار، تمنراست، ... إلخ والتي أغلب الجرائم الجمركية فيها هي جرائم التهريب بمختلف صوره ويلعب فيها النطاق الجمركي دوراً هاماً هذا الأخير الذي يمتد من الحدود البحرية والساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه وعلى الحدود البريـــة من حد الإقليـــم الجمركي إلى خط مرسوم على 30 كلم منه مع الإشارة إلى أن المسافات تقاس على خط مستقيم [2] وأجازت المادة (2/29) من قانون الجمارك تمديد المنطقة البرية من 30 كلم إلى 60 كلم وتمديد هذه المسافة إلى 400 كلم في ولايات تندوف وأدرار وتمنراست وأحالت نفس المادة في فقرتها الأخيرة بخصوص كيفيات تطبيقها إلى قرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني والداخلية، ولقد عرف مجلس قضاء و محكمة أدرار جرائم جمركية بنسبة عالية – خاصة – جرائم التهريب نظراً لشساعة حدودها مع دول إفريقية وكذا طبيعتها الصحراوية التي تسهل من عمليات التهريب لذلك فإن إجراءات المصالحة الجمركية كانت تعرف تطبيق ضيق طبقاً لنص المادة (3/265) من قانون الجمارك هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظراً للطابع الخاص الذي تتميز به جرائم التهريب في هذه الولاية ،فلقد أكد القائمين على المصالحة أن هذه الأخيرة تكون بدون جدوى أمام شبكات تهريب منظمة تملك من التقنيات والوسائل مالا تملكه إدارة الجمارك .فشبكات التهريب هذه يوظف فيها أشخاص يكونون في الواجهة يقومون بارتكاب الجريمة الجمركية بوسائل نقل تسجل بأسمائهم من قبل أصحابها الأصليين، وأن أعوان الجمارك في مطاردتهم لهؤلاء على الشريط الحدودي عادة ما يتعرضون لاعتداءات من قبل المهربين الذين قد يلجؤون لإحراق وسيلة النقل وما فيها، أو الخروج منها ودفعها على دوريات الجمارك والتي تشكل بما فيها من بضاعة قذيفة تؤدي إلى انفجار

---

[1] أ. جبارة عمرو شوقي، مقال الإقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الإجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، 2002، ص 47 .

[2] د. أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية،المرجع السابق ، ص 55 .

سيارة الجمارك، وفي أحسن الأحوال عند القبض عليهم يكونوا عادة أحداث ومجردين من وثائقهم التي تثبت هويتهم، هذا المهرب لا يعرف أي شيء غير اسمه وأنه هو صاحب البضاعة ووسيلة النقل، هذا الشخص المخالف يتكفل به وبعائلته إن وجدت مقابل قضاءه العقوبة المقررة .

وفي ظل هذه المعطيات كيف يمكن إجراء مصالحة جمركية خاصة أن المسئولين الحقيقيين يبقون بعيدين كل البعد عن مسرح الجريمة ويمكن إسترجاع وسيلة النقل الشيء المهم عن طريق إعادة شرائها من المزاد الذي تقوم به إدارة الجمارك وستعوض خسارة البضاعة بعملية أخرى أو عمليتين، ومن ثم فإن هؤلاء لا يسعون للتصالح مع إدارة الجمارك مادام هناك من يقضي العقوبة عنهم، هذا الأخير يحكم عليه بقضاء العقوبة وحتى الغرامات التي يحكم بها ويبقى تحصيل حقوق الخزينة عن طريق المصالحة – درب من الخيال – في ظل هذه المعطيات من جهة أخرى فإن أغلب الجرائم الجمركية التي تجري فيها المصالحة هي جرائم غراماتها المالية بسيطة، أما الجرائم الجمركية التي تكون غراماتها المالية المقررة قانوناً كبيرة فإن الأطراف لا يلجؤون فيها للمصالحة لأن بدل المصالحة سيكون مبالغ كبيرة وحتى إن لجأت إدارة الجمارك لتخفيض بدل المصالحة إلى نصف الغرامات المالية المقررة فإننا نتكلم هنا على ملايير أحياناً يستحيل على المخالف دفعها، ولقد أشار المسؤولين على مستوى إدارة الجمارك لولاية أدرار أنه في وقت سابق وأثناء تفشي ظاهرة تهريب المواشي من دول حدودية كالمالي والنيجر لولاية أدرار وكانت هذه الأخيرة تعاني من أزمة في تزويدها من اللحوم الحمراء وردت تعليمة تتعلق بقبول طلبات المصالحة الخاصة بمخالفات جمركية تتعلق بتهريب المواشي مقابل بدل مصالحة مقبول، وإن كان هذا ما طرحه المسؤولين على مستوى مفتشية أقسام الجمارك الحدودية.

<u>الحالة الثانية</u> : بالنسبة للولايات الأخرى فعلى مستوى مديرية المنازعات على مستوى المديرية العامة للجمارك, فان المصالحة لوقت قريب كانت تلعب دوراً هاماُ في تسوية المنازعات الجمركية, إلا أن هذا الدور تراجع في السنوات الأخيرة فعدد القضايا المعروضة اليوم على المحكمة العليا يقدر بحوالي 45.000 قضية جمركية .

والجدير بالذكر أنه في بلدان مجاورة كتونس خلال 1987 حرر 37.000 محضر إثبات مخالفة جمركية سويت 95% منها عن طريق المصالحة فيما أحيلت 05% على القضاء وفي فرنسا حرر في نفس الفترة 109.300 محضر إثبات مخالفة سويت منها 98 % عن طريق المصالحة وأحيل 02 %

منها على القضاء وبهذه الطريقة سويت 1.8% من 02% المحالة على القضاء [1] فمقارنة بذالك فإن المصالحة عندنا لا تساهم إلا في تسوية 40% من المنازعات الجمركية, إلا أنه أمام هذه الوضعية في 2002 أصدر المدير العام للجمارك مذكرة من أجل قبول الملفات المتعلقة بالمصالحة والتسهيل في إجراءاتها,إلا أن الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب وما جاء به من أحكام فيما يخص المصالحة بأنه استثنى جرائم التهريب منها فهذا الأمر حتى في الجرائم الجمركية المتعلقة بالتهريب والتي كانت تجوز المصالحة فيها بموجب قانون الجمارك ل 98 فإنه باستثنائها من المصالحة لصدور الأمر 06/05 جعل ملفات المصالحة المتعلقة بها معلقة وإن كانت طلبات المصالحة قدمت من قبل صدور الأمر إلا أن تخوف المسئولين القائمين على إجراء المصالحة في هذا الإطار عقد اجتماع جمع المدير العام للجمارك بمدير المنازعات وباقي المديرين الجهوين أصدر فيه المدير العام للجمارك تعليمات شفوية ترمي إلى عدم البث في طلبات المصالحة المتعلقة بجرائم التهريب أو الفصل برفضها وإحالة الملفات على القضاء ضارباً بذلك عرض الحائط المبدأ القانوني المتعلق بعدم رجعية القوانين أو عدم سريانها بأثر رجعي.

فحسب المختصين في مجال المصالحة الجمركية فإن أحكام هذا الأمر جاءت لتعرقل دور المصالحة – بعد أن عرفت نوع من التفعيل – وأنه وإن كان ظاهرياً يقتصر على جرائم التهريب فإنه التطبيقات العملية لهذا الأمر سيشمل جرائم جمركية أخرى.

في الأخير نشير أن الإحصائيات غير رسمية فعلى مستوى مفتشية أقسام الجمارك للولايات الحدودية فإن عدد القضايا الجمركية التي تم تسويتها عن طريق المصالحة فتقدر بحوالي 20% .

– أما على مستوى المديرية العامة للجمارك فإن عدد القضايا التي سويت عن طريق المصالحة في الخمسة سنوات الأخيرة هي حوالي 50 % وهذه النسبة سجلت خاصة بعد المذكرة التي أصدرها المدير العام للجمارك والتي مفادها الإسراع في البث في طلبات المصالحة المعروضة على اللجنة الوطنية .

الفرع الثاني: مكانة القضاء في المصلحة الجمركية

1 الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة، المرجع السابق ، 2001، ص 51 .

ان المشكل الذي يعانيه القضاة ألا وهو : ماهو دور القاضي في المصالحة الجمركية ؟ وما الأهمية في معرفة القاضي لإجراءات المصالحة الجمركية وشروطها وآثارها ؟ فحاولنا أن نجيب على هذه التساؤلات من خلال توضيحنا أن القاضي باعتباره حامي الحقوق والحريات الفردية ة وذالك بالسهر على ضمان الرقابة القضائية على مختلف الأعمال والإجراءات الإدارية التي تقوم بها الإدارة في مواجهة الأفراد ذالك أنها من موقع السلطة تتمتع بامتيازات تجعل المتعامل معها في المركز الأضعف وليس من سبيل لحمايته إلا القضاء, وبدخول الجزائر في شراكة مع دول أجنبية يجعل هذه الأخيرة – خاصة في المجال الجمركي – التعامل وفقاً للإجراءات المعمول بها في بلدانها والتي تشكل المصالحة جزءًا منها وبذالك فإن على القاضي أن يساير هذا التطور الحاصل في جوانب عدة لذالك فإننا نرى أنه وإن كانت إجراءات المصالحة الجمركية هي من اختصاص إدارة الجمارك فإنه على القاضي – على الأقل – أن يميز بين المصالحة المؤقتة والإذعان للمنازعة ومحضر المصالحة النهائية خاصة في المصالحة التي يتمكن اللجوء إليها بعد إخطار السلطات القضائية بالقضية, وعلى إثر هذا التمييز يتمكن القاضي من الحكم بانقضاء الدعوى العمومية أم لا ؟ وهذا ما سنوضحه من خلال قرارين هامين للمحكمة العليا تؤكد فيهما هذه الأخيرة على ضرورة إلمام القاضي بإجراءات المصالحة .

القرار الأول : ملف رقم 205814 المؤرخ في 98/07/26 قضية إدارة الجمارك ضد (ق م) ومن معه وفصلاً في الطعن بالنقض الذي رفعته إدارة الجمارك بتاريخ 98/01/07 في قرار صادر 98/01/04 عند مجلس قضاء مستغانم القاضي بانقضاء الدعوى العمومية بالمصالحة بالنسبة للمتهم (د–م) حيث جاء في حيثيات القرار:

" حيث أن المجلس أسس قراره بخصوص المدعى عليه في الطعن (د–م) على كونه سوى وضعيته مع إدارة الجمارك طبقاَ لنص المادة (265) من قانون الجمارك استنادا إلى وصل صادر عن إدارة الجمارك وحيث أنه إذا كانت المصالحة الجمركية تؤدي فعلاً إلى انقضاء الدعوى بين الجبائية والعمومية المتولدين على الجريمة الجمركية, فإن هذا الأثر معلق على تقديم محضر المصالحة الموقع من عاقديها وهما الشخص المتابع بجريمة جمركية ومسئول إدارة الجمارك المؤهل لإبرام المصالحة .

وحيث أن الوصل الذي استند إليه قضاة المجلس في قضية الحال لا يصلح دليلاً كافياً لإثبات قيام المصالحة الجمركية مما يجعل الوجه المثار مؤسساً في شقه الخاص بالمدعى عليه في الطعن (د–م) " .

بالنسبة للقرار الثاني: قرار رقم 261135 مؤرخ في 2002/09/02 قضية (إ ج) ضد (ش ن) (النيابة العامة) حيث جاء في حيثيات القرار ما يلي: { .... حيث أنه من جهة أخرى فإن المصالحة تثبت بمحضر المصالحة الذي لم يتطرق إليه المجلس في أسبابه إذا ما كان هناك فعلاً محضر مصالحة وبدون هذا المحضر لا يمكن إثبات المصالحة .

وحيث أن ما قدمه المطعون ضده أمام المجلس من وثائق تثبت دفعه مبالغ مالية لإدارة الجمارك لا يمكن أن يثبت وقوع المصالحة في غياب المحضر المثبت لها .

وحيث أن التعهد المبرم أمام الموثق من طرف المتهم هو تصرف شخصي لم تكن إدارة الجمارك طرفاً فيه وبالتالي لا يجوز الاحتجاج به في مواجهتها .

وحيث أنه ما جاء في تعليل المجلس هو مجرد تصريحات من طرف المتهم ووثائق من صنعه وحده لا يمكن لها أن تعوض محضر الصلح الذي لا يظهر من القرار المطعون فيه أنه موجود مما يجعل الوجه المثار مؤسس ويؤدي للنقض } .

وهكذا بينت المحكمة العليا في مناسبتين دور القاضي في مراقبة ما يقدمه المخالف ويدعي به عقد مصالحة مع إدارة الجمارك, والإطلاع الذي يجب أن يكون لدى القاضي على مختلف الإجراءات والمراحل والوثائق التي تتعلق بالمصالحة وأن المصالحة بدون محضر نهائي يثبت وقوعها هي والعدم سواء .

من جهة أخرى فإن أهم الأسباب التي استند إليها المشرع في تعديله لقانون الجمارك هو حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية, هذا الهدف المنوط تحقيقه بالقضاء, وإن كان هناك قضاة لا يرون أي إشكال في أن تتمتع إدارة الجمارك بسلطات واسعة تكاد تشكل قضاءً موازياً فإننا نتفق والرأي الذي أسس موقفه على ضرورة تدخل القضاء في إجراءات المصالحة ورقابتها على أسس منطقية وعملية, ومن أهمها إعادة النظر في تشكيل لجان المصالحة لا سيما اللجنة الوطنية بإسناد رئاستها لقاضٍ من قضاة المحكمة العليا وبتوسيع عضويتها إلى قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة والمحاسبة وإلى موظفين من قطاعات أخرى دون إدارة الجمارك وذالك على غرار ما فعله المشرع بالنسبة للجنة الوطنية للطعن والتعريفة الجمركية التي نصت عليها المادة (13) من قانون الجمارك حيث أسندت رئاستها لقاضٍ وتضم تشكيلتها عضوين خارج قطاع الجمارك .

ولعل ما أبرزناه في هذا الإطار هو الشيء القليل من الدور الذي يلعبه القاضي في مجال المصالحة الجمركية في بلدان حققت في هذا المجال خطوات عديدة, حيث تظافرت فيها جهود القضاء وإدارة الجمارك من أجل إعطاء فعالية أكبر لهذا النظام دائماً في ظل احترام حقوق وحريات الأفراد حتى وإن كان هذا الفرد مرتكب لمخالفة جمركية .

المراجع

الكتب:

1- د. أحسن بوسقيعة، المصالحة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، ص 285، 286 .

2- سليماني هنود ،المنازعات الجمركية في ضوء التشريع والقضاء الجزائري ،2001.

3- الاستاذ جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الديوان الوطني للاشغال التربوية، الطبعة الاولى 2002.

4-مصنف الاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية ، المديرية العامة للجمارك.

5- مجدي محب حافظ ،الموسوعة الجمركية.

6- د محمد حسني،الوجيز في نظرية الإلتزام (مصادرالإلتزامات واحكامها في القانون المدني الجزائري).

7--Mr.Zaalani A, les particularités du droit pénaldouanier, thèse de doctorat 1997-1998.

1 M.AC.djebara. vide jurdique. Janvier 2004.:Inroduction au droit douanier

8-. M: AC.Djebar , Introduction droit douanier par, janvier 2004

القوانين

1-القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم بالقانون رقم 98-10.المؤرخ في 22 أوت 1998.الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 61.

2- قانون الإجراءات الجزائية، الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 40.

3- القانون المدني الجزائري القانون الصادر بالأمر رقم 75-58 المؤرخ 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77.

4-قرار 122072 المؤرخ في 1994/11/06عن الغرفة الجزائية.

5-الأمر22/96 المؤرخ في 1996/07/09 يتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج .

6-القرار الوزاري رقم 421 الصادر بتاريخ 1999/06/22 والمتعلق بتحديد الأشخاص المؤهلين لإجراء المصالحة.

7-المنشور رقم 672 المؤرخ في 10/03/1993 الذي يحدد تنفيذ المصالحة.

المذكرات

1-بودزدة ليندة، دور إدارة الجمارك في متابعة الجرائم الجمركية، مذكرة تخرج الدفعة 12، 2004، المدرسة العليا للقضاء .

2-بن وخير محي الدين ، النظام القانوني للمصالحة في المادة الجمركية ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق دفعة-2013/2012.

الملتقيات والندوات

1- الندوة الثانية للقضاء، المحور الثالث تكييف القواعد التي تحكم المنازعات الجمركية، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1993 .

2- الأستاذ عمرو شوقي، جبارة مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الإجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، المحكمة العليا قسم الوثائق، 2002.

المجلات

1-مجلة الجمارك ، عدد خاص ، مارس 1992، المديرية العامة للجمارك.

2-الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة الجمركية، مقال في المجلة القضائية 1993، العدد الرابع .

3- الدكتور أحسن بوسقيعة،مقال عن متابعة الجرائم الجمركية، مجلة الجمارك، عدد خاص.

4- د. أحسن بوسقيعة، مقال الطبيعة القانونية للدعوى الجبائية في القانون الجزائري والمقارن، مجلة قضائية، العدد الثاني، 1994.

الخاتمـــــــة

عند اعدادنا لهذه المذكرة حاولنا أن نبين كيف تطورت نظرة المشرع الجزائري للحل الودي للنزاع الجمركي و كيف اتجه بمفهوم التسوية الإدارية للمنازعات الجمركية نحو مفهوم المصالحة من خلال المبررات التي تبناها و الخصائص التي يتميز بها نظام المصالحة ، كما حاولنا أن نبين التنظيم القانوني للمصالحة الجمركية عبر مختلف النصوص القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى تطبيقاتها العملية على مستوى الجمارك الجزائريـــة في ظل العقبـــات التي طرحتها هذه الأخيرة والأهداف المرجوة منها ، وأدركنا من خلال هذا البحث أهمية التطرق إلى الجانب التنظيمي للمصالحة والتعريف بهـــا وبمختلـــف إجراءاتهـــا وشروطهـــا وآثارها رغم شح المراجع في هذا الموضوع وغياب إحصائيات دقيقة لدى إدارة الجمارك .

تجدر الاشارة أن المخالفة الجمركيـــة هـــي جريمـــة ذات طابـــع خـــاص لا تترك في المجتمع الأثر نفســـه الذي تتركه جرائم القانون العام وبذالك فإن مســـؤولية ردعها ومحاربتها تقع على هيئات الدولة وحدها دون أن تتلقى الدعم والردع المادي والمعنوي الذي تتلقاه باقي جرائم القانون العام من أفراد المجتمع مما يقتضـــي ضـــمان إطار منظم يضـــمن التنسيق بين مختلف الأجهزة والإطارات وعلى جميع المستويات.

وفي الأخير نؤكد على ضرورة فسح المجال اكثر للحل الودي في حل المنازعات الجمركية على الاقل كمرحلة اولية والمتمثل في المصالحة الجمركية وتفعيلها بشكل اوسع حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها والمتمثل في التخفيف على القضاء والتمكن من تحصيل حقوق الخزينة في أحسن الآجال, ومن جهة اخرى فإنه ينبغي أن نحرص على حماية حقوق الفرد في مواجهة الإدارة كون المصالحة تتم بصفة نهائية على مستوى الإدارة ،مما يجعل المجال واسعا لتعسفها دون أية رقابة قضائية ، اذ يتجنب الكثير من المخالفين عدم إتباع طريق القضاء و يفضلون طريق المصالحة و الخضوع الى تنفيذ المقررات التي تصل إليها أدارة الجمارك متفادين طول إجراءات التقاضي و تعقيدها و كذا صعوبة تنفيذ الأحكام أحيانا ،وهذا يقتضي بالضرورة البحث عن آليات لضمان رقابة قضائية على عمل الإدارة لتفادي أي تجاوزات إدارية مبنية على المحسوبية و المحاباة أو المصلحة الخاصة ،وفي هذا السياق فإن أي مسعى منفرد يكون بدون جدوى ، وكون المصالحة الجمركية تحدث أثرا قانونيا فرقابة القضاء لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره حامي الحقوق والحريات،

و يبقى موضوع المصالحة الجمركية و المجال الجمركي ككل من المجالات التي تحتاج إلى الكثير من البحث و الدراسة و التحليل لتبسيط إجراءاته و إعطاء القضاء دورا لا يقل أهمية عن دور إدارة الجمارك في موضوع المصالحة الجمركية.

وإن كنا حاولنا إلقاء الضوء على جانب من الإجراءات الجمركية والمتمثل في إجراء المصـــالحة والتي لم تحض باهتمام القانونيين فإنه يبقى المجال الجمركي من المجالات التي تحتاج إلى الكثير من البحث والدراســة والتحليل لتبســيط إجراءاته من جهة ولإزالة الحاجز النفسي بين إدارة الجمارك والقضاء من جهة أخرى .

إنتهى بعون الله

المراجع

الكتب:

1- د. أحسن بوسقيعة، المصالحة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، ص 285، 286 .

2- سليماني هنود ،المنازعات الجمركية فس ضوء التشريع والقضاء الجزائري ،2001.

3- الاستاذ جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الديوان الوطني للاشغال التربوية، الطبعة الاولى 2002.

4- مصنف الاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية ، المديرية العامة للجمارك.

5- مجدي محب حافظ ، الموسوعة الجمركية.

6- الاستاذ جيلالي بغدادي: الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، الطبعة الأولى 2002.

7- د محمد حسني، الوجيز في نظرية الإلتزام (مصادر الإلتزامات واحكامها في القانون المدني الجزائري).

08- Mr. Zaalani A, les particularités du droit pénal douanier, thèse de doctorat 1997-1998.

M.AC.djebara. vide jurdique. Janvier 2004.: Inroduction au droit douanier 1

09- M: AC.Djebar , Introduction droit douanier par, janvier 2004 .

القوانين

1-القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم بالقانون رقم 98-10.المؤرخ في 22أوت 1998.الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 61.

2- المذكرة الأولى مؤرخة في 1983/05/02 متعلقة بإجراءات التسوية الإدارية – المذكرة الثانية مؤرخة في: 1985/01/21 متعلقة بكيفية حساب مبلغ الجزاءات التي تطبق عند التسوية الإدارية .

3- مذكرة رقم 5573 بتاريخ 1993/11/30 توضح تكييف وقمع المخالفات الجمركية حسب القانون 89/10 .

4- قرار 122072 المؤرخ في 1994/11/06عن الغرفة الجزائية .

5- الأمر22/96 المؤرخ في 1996/07/09 يتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج .

6-القرار الوزاري رقم 421 الصادر بتاريخ 1999/06/22 والمتعلق بتحديد الأشخاص المؤهلين لإجراء المصالحة .

7-مذكرة رقم 127/ م ع ج / د / م 220بتاريخ 1999/05/15والمتعلق بكيفية قمع مخالفات التعهدات المكتتبة.
8- قانون الإجراءات الجزائية، الأمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155 الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 40.
9 محضر جلسة مناقشة مشروع قانون رقم: 10/98 المتضمن قانون الجمارك على إثر اجتماع نواب مجلس الأمة .
10- القانون المدني الجزائري القانون 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007.

المذكرات

1- بودزدة ليندة، دور إدارة الجمارك في متابعة الجرائم الجمركية، مذكرة تخرج الدفعة 12، 2004 .
2- بن وخير محي الدين ، النظام القانوني للمصالحة في المادة الجمركية ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق دفعة،2013/2012 .

الملتقيات والندوات

1- ملتقى القضاء الجمركي، الجزائر يوما 28 و1993/12/29 عبر بعض مسؤولي إدارة الجمارك – المديرين الجهويين للجمارك – عن تخوفهم من الصلاحيات الجديدة المخولة .
2- الندوة الثانية للقضاء، المحور الثالث تكييف القواعد التي تحكم المنازعات الجمركية، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1993 .
3-وزير العدل في لقاءه مع رؤساء المجالس والمحاكم القضائية في ديسمبر 2005 مدة دراسة القضية وصدور الحكم تقدر بـــ (06) أشهر.
4- الأستاذ عمرو شوقي، جبارة مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الإجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، المحكمة العليا قسم الوثائق، 2002.

المجلات

1- مجلة الجمارك ، عدد خاص ، مارس 1992، المديرية العامة للجمارك.
2- مجلة الجمارك ، مرجع سابق ، مارس 1992،المديرية العامة للجمارك.
3 -الدكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة الجمركية، مقال في المجلة القضائية 1993، العدد الرابع .
4- الدكتور أحسن بوسقيعة، مقال المصالحة الجمركية، المجلة القضائية 1993، العدد الرابع .
5- الدكتور أحسن بوسقيعة، مقال عن متابعة الجرائم الجمركية، مجلة الجمارك، عدد خاص.
6- دكتور أحسن بوسقيعة، المصالحة الجمركية، مجلة قضائية 1993، العدد الرابع .

7- د. احسن بوسقيعة ، المصالحة الجمركية ، المجلة القضائية ، عند قسم المستندات والنشر للمحكمة العليا ، العدد الرابع 1993.
8- د. أحسن بوسقيعة، مقال الطبيعة القانونية للدعوى الجبائية في القانون الجزائري والمقارن، مجلة قضائية، العدد الثاني، 1994.
9- الأستاذ جبارة عمرو شوقي، مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الاجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، 2002.
10- أ. جبارة عمرو شوقي، مقال الإقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الإجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، 2002.
11-الأستاذ عمر وجبارة شوقي، مقال الاقتناع الشخصي للقضاة على محك القانون الجمركي، الاجتهاد القضائي لغرفة الجنح والمخالفات، المحكمة العليا، قسم الوثائق، الجزء الثاني.

فهرس المواضيع

المقدمة العامة 1

الفهرس .

الفصل الأول : التطور التاريخي للتسوية الودية في المادة الجمركية..... 2

المبحث الأول :التسوية الإدارية للمنازعة الجمركية 7

المطلب الأول : أسباب تبني نظام التسوية الإدارية 7

الفرع الأول_: غياب النصوص القانونية.....7

الفرع الثاني : الأسباب التقنية والسياسية لتبني نظام التسوية الإدارية.....8

المطلب الثاني : خصائص نظام التسوية الإدارية.....10

الفرع الأول : التسوية الإدارية إجراء إداري في حل المنازعات الجمركية.....10

الفرع الثاني : اتجاه نظام التسوية الادارية نحو نظام المصالحة ـــ. 11

المبحث الثاني :تسوية المنازعة الجمركية عن طريق المصالح..... 13

المطلب الأول : ماهية المصالحة كإجراء يحل محل التسوية الادارية.....13

الفرع الأول : تعريف المصالحة.....13

الفرع الثاني : أطراف المصالحة.....14

الفرع الثالث : أشكال المصالحة.....19

المطلب الثاني : النظام القانوني للمصالحة الجمركية.....20

الفرع الاول : الطبيعة القانونية للمصالحة الجمركية.....20

الفرع الثاني : شروط المصالحة.....22

الفرع الثالث : الاستثناءات..... 24

الفصل الثاني : الإطار العملي لإجراء المصالحة... ...**29**.....

المبحث الأول :تنفيذ المصالحة وأثارها القانونية**.....**30.....

المطلب الأول:تنفيذ المصالحة.....30

الفرع الأول: من قبل المخالفين.....30

أولا :الطريق الأول: المطالبة بتنفيذ العقد.....30

ثانيا :الطريق الثاني: المطالبة بفسخ العقد.....31

الفرع الثاني : من قبل ادارة الجمارك.....31

أولا: رفع اليد.....31

ثانيا: اتمام الاجراءات أمام القضاء.....31

المطلب الثاني : آثار المصالحة وطرق الطعن فيها.....32
الفرع الاول: أثار المصالحة.....32
أولا: بالنسبة لأطرافها.....32
ثانيا : أثار المصالحة بالنسبة للغير.....36
الفرع الثاني : الطعن في المصالحة الجمركية.....37
أولا : الطعن السلمي.....37
ثانيا : الطعن القضائي.....37
المبحث الثاني : مدى فعالية المصالحة الجمركية.....44
المطلب الأول : المصالحة الجمركية كإجراء ساهم في حل النزاعات 45
الفرع الأول : أهمية المصالحة..... 45
أولا : المصالحة الجمركية حتمية تفرضها إعتبارات إقتصادية.....48
ثانيا: تخفيف العبء المالي على الدولة.....48
ثالثا: النجاعة في تحصيل موارد الدولة.....49
الفرع الثاني : الحاجة الى تفعيل نظام المصالحة ميدانيا.....50
المطلب الثاني : ضوابط المصالحة الجمركية.....53
الفرع الأول : عوارض المصالحة الجمركية.....54
الفرع الثاني: مكانة القضاء في المصلحة الجمركية.....57
خاتمة.....61
المراجع.....64
الفهرس.....68